الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيلشهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

# التكامل الاقتصادي المغاربي
# - الواقع و المعوقات -

من إعداد الطالب :
بن دامو عبدالقادر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
خداوي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

| | |
|---|---|
| د.خداوي محمد | مشرفا و مقررا |
| أ.بن زايد احمد | رئيسا |
| أ.حادي عثمان | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية 2015\2016

# إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى أفراد عائلتـــــــي

إلى وطني الجزائـــــــر

إلى كل من يسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي

المغاربي و العربي.

# شكر و تقدير

الحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع .
الذي يعود الفضل في إنجازه بعد الله تعالى إلى الدكتور الأستاذ المشرف عل
ىهذاالعمل السيد محمدخدّاوي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلميةالقيمة منذ
بداية المشروع إلى نهاية إنجازه.

وأوجه شكري إلى الأساتذة الذين ساهموا في إرساء دعائم تخصص الدراسات
المغاربية في جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
على مستوى دراسات الماستر وعلى رأسهم : الأستاذ الدكتور
بن زايد امحمد .

كما أوجه شكري إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث العلمي وأخص
بالذكر عمال مكتبةالجامعة .

# مقدمـــة

عرفت بداية التسعينات من القرن العشرين تحولا في النظام الدولي حيث انتهت الحرب الباردةبانهيار الاتحاد السوفياتي، وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد النظام الدولي أيضا تنامي ظاهرة العولمة التي أصبحت أمرا حتماييتطلب ضرورة التعامل معه للاستفادة من إيجابيات ومواجهة مخاطرة وتأثيراته السلبية .

وأضحى من المسلم به في ظل هذه التحولات أن يشهد العالم تراجع العديد من القيم والمفاهيم والمصطلحات أمام صعود وتقدم مفاهيم وأبعاد جديدة قادرة على تفسير وتحليل الوضع الدولي، ولعل أبرزها الأبعاد الاقتصادية التي تحتل مرتبة متقدمة للغاية في تحقيق أمن الدول والعالم، مما أدى إلى تراجع الأبعاد العسكرية والسياسية باعتبار أن القدرة والقوة الاقتصادية تعد المحك ا لأساسي لتحديد مكانة الدولة عالميا حيث يهتم الأمن الاقتصادي بالوصول إلى تمويلالأسواق بالموارد اللازمة للإبقاء على مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدولة، وقد أدى تزايد أهمية البعد الاقتصادي في الأمن إلى تخطي الإطار التقليدي للأمن والبحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي، والسعي إلى إنشاء تكتلاتومنظمات إقليمية لدعم القرارات الاقتصادية للدول ولعل المدخل الاقتصادي في تحقيق الاتحاد الأوروبي يمثل تجربة رائدة في هذا المجال .

وتعود بداية ظهور التكتلات والتجمعات الإقليمية إلى بداية القرن العشرين وبشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت عدة تكتلات إقليمية في العالم غير أنه يمكن القول أن تنامي ظاهرة التكتلات في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل كبير جعل منها خاصية أساسية منخصائص النظام الاقتصادي العالمي عن طريق حركة التكاملات والتعاون والاندماجالاقتصادي.

ويعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي وأمرا لازما لمواجهة التحديات التي تعترض الدول، لما يطيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والاستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي، وما يفرضه من قيود على إمكانات هذه الدول وقدراتها الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية، وهو ما وعاه وأكد عليه الفكر السياسي الإفريقي وأدركته الدول الإفريقية، حيث ارتبطت حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا منذ الستينات من القرن العشرين بمساعي الدول الإفريقية لاستكمال استقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على استقلالها المباشر عن الدول الاستعمارية، وقد تنوعت مساعي وأشكال التكامل في القارة ما بين أطر قارية شاملة ، وأطر إقليمية أو موضوعية جزئية، وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل .

ومن بين أبرز التجارب ومحاولات التكامل والتكتل الإقليمي التي ظهرت في شمال إفريقيا تجربة التكامل المغاربي والتي تمتد جذورها إلى الفترة الاستعمارية، لتتجسد فعليا بعد الاستقلال من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964م والتي أقيمت لأجل بعث اندماج وتكامل اقتصادي مغاربي ولكن التجربة توقف تسنة 1975 م لأسباب عديدة ذات زوايا مختلفة لتدخل المنطقة مايشبه حربا باردة، شهدت خلالها سياسة المحاور والمعاهدات الثنائية، واستمر الوضع إلى أن ظهرت متغيرات جديدة وتطورات سريعة على مستوى بنية النظام الدولي والتي من أبرز معالمه االقتراب بوادر نهاية الحرب الباردة، وانتصار المعسكر الرأسمالي بسقوط المعسكر الشيوعي وبروز العامل الاقتصادي كمؤشر مؤثرفي العلاقات الدولية مع تصاعد العملاق الأوروبي، ومن هناك اتت الدعوة للرجوع إلى البيت المغاربي وإنشاء الاتحاد المغاربي .

ويمثل اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمس: تونس الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا، وهو تكتل يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة بين دوله وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق التكامل المغاربي فقد تأسس اتحاد المغرب العربي كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني .

إلا أن هذا الاتحاد لم يكن فعالا إلى حد بعيد، ذلك أن اتحاد المغرب العربي الذي عمل على الانتقال بالمنطقة من العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات أهم ما بدأت تتميز به هو الهدوء والتعاون "المحدود "يعرف الآن نوعا من التعثر في مسيرته إن لم نقل أن قطار الوحدة والاندماج توقف دون

تحديد تاريخ لانطلاقه من جديد، فجل الأهداف التي سطرها الاتحادوالاتفاقيات التي تم إبرامها بين أعضائه، سواء المتعلقة منها بالمبادلات التجارية أو التعريفة الجمركية أو المواصلات لم تدخل حيز التنفيذ، ولعل تأجيل القمم الخاصة بانعقاده وتعثرها في كل مرة، دلالة على صعوبة أساسية تتمثل في تجميع قيادات دول اتحاد المغرب العربي.

**أهميةالدراسة:**

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي هذه التجربة العميقة عمق النضال المغاربي المشترك ولكن نتائجها وواقعها لا يعبر عن أدنى توافق أو تقارب بين دوله، ولا يعكس إلا علاقات توتر وفتور بل وعلاقات صراع وسكون وذلك في ظل بيئة دولية تشهد ظهور قوى ذات طابع اقتصادي تنشط من خلال دواليب ومكانيات العولمة الاقتصادية والتي ساعدت على انتشار ودعم مثل هذه التجمعات والتكتلات الاقتصادية، حيث نجد الدول المتقدمة تحرص على تواجدها ضمن علاقات التكامل والاندماجالاقتصادي، في حين تبقى الدول المغاربية متفرقة في ظل هذه المتغيرات حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة منفردة، وهذا ما يعطي للموضوع موقعه في كونه يتعرض لأحد أهم التجارب التكاملية في المنطقة العربية وبالتحديد الواقعة في شمال إفريقيا في محاولة منا للتعرف على واقع هذه التجربة وحدودها وإنجازاتها عبر مسارها التكاملي ومحاولة الوقوف على العوامل والتحديات الحقيقية التي تكمن وراء تعثر وتوقف التجربة التكاملية المغاربية وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها التي بعثت لأجلها ذلك في ظل تحديات دولية والتي في معظمها تحديات اقتصادية في صورة شراكة غير متكافئة طرفيهاالعالم المتقدم أمام الدول المغاربية متفرقة، وهذا ما من شأنه أن يضع هذه الدول في موقععجز على مواجهة مثل هذه المعوقات والتي لا مناص من مواجهتها والتعامل معها والاستفادة من فرصها إلا في إطار جماعي موحد يضم دول هذه المنطقة لأجل التفاوض من مركز قوة وليس من موضع ضعف، وذلك للاستفادة من هذه العلاقة وتجنب أقصى قدر ممكن من سلبياتها في ظل التكامل و الوحدة .

كذلك تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتضمن دراسة الواقع و المعوقات التي تقف في طريق نجاح التجربة المغاربية .

## أهداف الدراسة

### أ -الأهداف العلمية

يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- تهدف هذه الدراسة من الناحية العلمية الى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة أي ظاهرة التكامل من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي للمفاهيم .

2- محاولة تحديد إطار نظري مناسب لتفسير المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي.

3-الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات عن التكامل الاقتصادي المغاربي منخلال معرفة الجذور التاريخية لبدايات التجربة ومراحلها وإنجازاتها وكذلك أهم المعوقات التي وقفت في وجه الحركة التكاملية والاطلاع على أهم الموارد والإمكانات المتاحة والمتوفرة لأجل بعث تكامل مغاربي يعكس ثقل هذه المنطقة على المستوى الدولي.

4-إثراء مكتبة الجامعة بأحد المواضيع الهامة ألا وهو موضوع التكامل الاقتصادي والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية الأكاديمية وكذلك على المستوى الواقعي العملي المتعلق بانتشار هذه الظاهرة في كل بقاع المعمورة .

5-كون موضوع الدراسة يرتبط بالرغبة في الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصصدراسات مغاربية.

### ب- الأهداف العملية

تساهم دراستنا هذه في لفت أنظار الباحثين والمهتمين والمقررين سيما في الدول المغاربية، من أجل طرح تصورات ووضع استراتيجيات، لأجل تفعيل التكامل المغاربي لتجاوز معضلات الواقع المعاش والاستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحث أكاديمية علمية تعمل على تجسيد حلم الشعوب المغاربية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي المنشود .

## الدراسات السابقة

يعد موضوع التكامل المغاربي موضوع قديم قدم التجربة المغاربية والتي تعتبر أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب المغاربة وحتى الأجانب، ولعل أبرز مؤلف يشترك مع دراستنا في الإشكالية مؤلف المغرب العربي الكبير نداء المستقبل للباحث الدكتور مصطفى الفيلالي والذي صدر عام 1989م

والملاحظ أن ظهور هذا الكتاب رافق بدايات إنشاء تجربة اتحاد المغرب العربي وعليه فقد ركزت الدراسة على تجربة التعاون الاقتصادي الأولى تجربة اللجنة الاستشارية من خلال التركيز على أهم مراحلها وإنجازاتها وجوانب قصورها لكي يتم تجاوزها في المرحلة القادمة، أي في تجربة اتحاد المغرب العربي .

والعنوان الثاني هو: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في مؤلف التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية الصادر عام 2005م بقلم الباحثين بوكساني رشيد، وبيش أحمد، حيث تم التركيز على أهم المعوقات التي تواجه التكامل المغاربي والمقومات التي تتمتع بها المنطقة لأجل إرساء تكامل فعلي ناجح في مواجهة التحديات الخارجية .

والكتاب الثالث هو للأستاذ الدكتور حسين بوقارة بعنوان: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي الصادر 2010م، وقد تمحور كتابه حول الإشكاليات الحقيقية التي واجهتها التجربة التكاملية في المغرب العربي بالتركيز على أهم المحطات التاريخية لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الاستعمارية من خلال نشاط وبرامج الحركات التحررية المغاربية وبعدها تم التطرق لأهم المراحل والخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية بعد الاستقلال بالتركيز على أهم المشاكل التي اعترضت التجربة، وقد تم توظيف المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتجربة .

كما نذكر أطروحات و مذكرات تعلقت بنفس الموضوع منها :

رقية بلقاسم حول التكامل الإقليمي المغاربي , دراسة التحديات و الآفاق المستقبلية .

أما فيما يخص الدراسة التي نحن بصددها والموسومة بالتكامل الاقتصادي المغاربي – الواقع و المعوقات – فالشيء الذي تميزت به عن الدراسات السابقة والتي في معظمها أغفلت هذا الجانب ألا وهو تأثير ودور البيئة الخارجية و المعوقات السياسية في ظهور التجربة المغاربية حيث تم في هذه الدراسة :

- تفسير ظهور التجربة التكاملية المغاربية باستعمال المقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة، على اعتبار أن التجربة بمرحلتيها جاءت كرد فعل للضغوط النابعة من البيئة الخارجية بالدرجة الأولى، وهذا الجانب لم يتم تناوله في أي دراسة أكاديمية علمية عربية أو مغاربية من قبل

سواء على مستوى مذكرات التخرج أو حتى من خلال المؤلفات والمنشورات .

هـ

- كذلك ما تميزت به هذه الدراسة هو أنه تم دراسة وإثبات أن تجربة التكامل المغاربي قامت منذ البداية على أساس ومنطلق وظيفي لأجل إرساء تكامل إقليمي جهوي محاكاتا للتجربة الأوروبية والطروحات النظرية الوظيفية للتكامل، وقد تم إثبات ذلك من خلال قراءة وتحليل أهداف ومراحل تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة وكذلك من خلال مواد المعاهدة المؤسسة لاتحاد المغرب العربي، وهذه الصفة الوظيفية ينفيها العديد من المختصين والباحثين عن التكاملالمغاربي ولكن تم إثباتها من خلال هذه الدراسة العلمية الأكاديمية.

## إشكالية الدراسة

لدراسة هذا الموضوع تم تحديد الإشكالية الرئيسية التالية :

**ما واقع التكامل الاقتصادي المغاربي و ما هي معوقاته ؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية :

1-ما مدى ملائمة النماذج النظرية التكاملية في تفسير الواقع التكاملي المغاربي ؟

2-كيف هو الأداء الاقتصادي المغاربي و ما هي نتائجه ؟

3-ماهي متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي و فوائده ؟

4-ما هي المعوقات التي تحول دون نجاح التجربة التكاملية الاقتصادية المغاربية ؟

## الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية :

1- تزامنت مشاريع التكامل الاقتصادي المغاربي مع مراحل انتقالية حساسة في تاريخ بناء الدولة الوطنية وهو ما ساهم في تراجع وانتكاسة المسار التكاملي .

2-التكامل الاقتصادي المغاربي يؤدي إلى دعم قوة الدول المغاربية مجتمعة أمام التجمعات الإقليمية الأخرى .

3- نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي مشروط بمدى تحقق درجة كافية من المرونة و الاستقرار التشريعي المشجع على قيامه .

4- إن التكامل المغاربي كان و لا يزال رهينة التقلبات السياسية و عدم وضوح الخيارات الاستراتيجية و السياسية لهذه الدول .

## منهج الدراسة

تأتي هذه الدراسة ضمن الدراسات التفسيرية والتي تسعى إلى تفسير الظواهر المدروسة بإرجاعها إلى العوامل المسؤولة عن حدوثها، ويستخدم هذا النوع العديد من المناهج والتي من بينها المنهج التاريخي والذي تم اعتماده في هذه الدراسة على اعتبار أنه ملائم لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي للتكامل الاقتصادي المغاربي من خلال أهم محطاته ومراحله التي مر بها، كذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة التفسيرية هذا المنهج الذي يقوم على استعمال النظريات واستخراج فروضها التي يتم اختبارها من خلال الحالة أو الظاهرة المدروسة، وهذا ما تم فعلا في هذه الدراسة بالاستعانة بالمقاربة الوظيفية الجديدة وفرضياتها والتي تم اسقاطها على التكامل الاقتصادي المغاربي لمعرفة مدى كونه يمثل تكامل إقليمي وظيفي، بمعنى مدى تطابق فرضيات الوظيفية الجديدة على هذا التجمع الإقليمي كذلك تم الاستعانة بالمقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة وفرضياتها المتعلقة بالتعاون الدوليفي ظل الفوضى الدولية والتي تسمح بالتعاون من خلال ضغوط ودور المؤسسات المالية الدولية وكذلك التجمعات الإقليمية الاقتصادية، وذلك لأجل التوصل الى حجم تأثير ودور البعد الخارجي فيبروز التجربة المغاربية و أهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها .

## هيكل الدراسة

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، وقد خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والمؤسساتي للتكامل الاقتصادي المغاربي حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي و أهدافه.

كما تناولنا في المبحث الثاني : قيام اتحاد المغرب العربي .

أما الفصل الثاني فتمت دراسة واقع التكامل الاقتصادي المغاربي أين تطرقنا في المبحث الأول إلى الأداء الاقتصادي المغاربي و نتائجه , و في المبحث الثاني تطرقنا إلى متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي و فوائده .

و خصصنا فصلا ثالثا لدراسة معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي , من خلال مبحثين جاء الأول بعنوان المعوقات الظرفية (الأمنية و الاقتصادية), أما الثاني فكان : المعوقات المزمنة (السياسية و التشريعية ) .

# الفصل الاول

## الإطار المفاهيمي و المؤسساتي للتكامل الاقتصادي المغاربي

إنّ دراسة تجربة دول المغرب العربي في التكامل و الوحدة بصرف النّظر عن نتائجها إنّما تقود إلى دراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي من الناحية النظرية باعتباره إحدى صور تنظيم العلاقات الدولية .
و تعتبر دراسة التكامل بصفة عامّة من المواضيع التي تشغل اهتمام الباحثين في مختلف فروع العلوم الإنسانية .

## المبحث الأول : ماهيــة التكامل الاقتصادي و أهدافـه :

كثيرا ما يختلط عند البعض مصطلح التكامل الاقتصادي مع بعض المصطلحات القريبة منه كالتعاون الاعتماد المتبادل. و عليه يجدر بنا قبل الشروع في تحديد مفهومه. الإشارة إلى تحديد الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح من عدة زوايا يمكن النظر من خلالها إلى مفهوم التكامل و التعرف على أهدافـه .

## المطلب الأول : ماهيـة التكامل الاقتصادي:

يمكن تحديد و دراسة مفهوم التكامل من الناحية اللّغويـة ومن المنظور الاقتصادي و تعاريف بعض الباحثين الغرب و العرب مع الإشارة إلى التناول السياسي لمفهوم التكامل .

### الفرع الأول : تعريف التكامل الاقتصادي :

**أ- التكامل لغة :**

إن كلمة "التكامل " من الناحية اللّغوية تدل على التكميل و الإتمام أو الكل و التمام[1] .
و كمل الشيء كمولا أي : تمّت جميع أجزائه و صفاته .
أكمل الشيء : أتمّه , و في القرآن الكريم << اليوم أكملت لكم دينكم >> و جاء في لسان العرب : أكملت الشيء أي أجملته و أتممته و أكمله هو أي أتمّه و أجمله .

أمّا من ناحية الفعل , فيعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر وترك القطاعات المتنافسة . و للإشارة فإن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي Integrationبحيث اشتق لفظ Enteger الذي يعني الشيء المتراكب الذي لا يتجزّأ مثل ما

[1] رابح فضيل, **التكامل الاقتصادي العربي معوقاته و آفاقه**, رسالة ماجستير غير منشورة, تخصص اقتصاد دولي ,معهد العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 1994-1995 , ص 2 .

يسمّى في الرياضيات بالواحد الصحيح[2] .

إن مختلف القطاعات الاقتصادية كما هو معروف يكمل بعضها البعض الآخر , فالقطاع الزراعي يكمل الصناعي من خلال ما يقدّمه له من موارد أولية و التي لا يمكنه العمل من دونها , مثلا كالقطن المستعمل في الصناعة النسيجية , و هذا ما يسمّى تكاملا قطاعيا , كما يمكن أن يكون التكامل بين أقطار مختلفة يكون بعضها صناعي و الآخر زراعي .

**ب- التكامل من المنظور الاقتصادي :**

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسّرت بأشكال مختلفة فبعض الباحثين يدخلون في نطاقه التكامل الاجتماعي , و يوسعه آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي[3] و جاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعّد علامة على التكامل الاقتصادي و مع ذلك فإن الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريفة بين الاقتصاديات المتكاملة [4].

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدّة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتّفق قطران أو أكثر على تقريب و توثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضها ببعض , و جميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة و هي أنها تستخدم التعريفة لتميّز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنظمّة إلى الاتفاق. و يكون التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل , و يقوم على التجانس الاقتصادي و الجغرافي و التاريخي و الثقافي و الاجتماعي و المصالح الاقتصادية المشتركة فيما بينها و من ثمّ الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهيـة الاقتصادية لشعوبها .

كما أن البعض من الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا الميدان يعرّفون التكامل الاقتصادي أحيانا أخرى حسب أهدافه , لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الباحثين الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم و التعريفات الأخرى التّي تخص العلوم الاقتصادية , و تماشيا مع هذه الملاحظة , نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصّـة بهذا المصطلح و التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي الغربيين و بعض الباحثين العرب كما يلي :

---

[2] سامي عفيف حاتم ,**التجارة الخارجية بين التنظير و التطبيق**,القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , ط2 , 1994 , ص 222.

[3] حسين عمر , التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر, القاهرة, دار الفكر العربي ,ط1, 1998, ص 07.

[4] BELA BALASSA **,The Theory of economieinegration** , London georgeallen and venwin ltd ,1969,page 01

**ج- تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين الغربيين :**

يعرّف "بيلا بالاسا"<Bela Balassa>التكامل الاقتصادي على أنّه عملية و حالة , و بهذا الوصف فإنّه يشمل الإجراءات و التدابير التي تؤدّي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة.

و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية [5], و عليه انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن <Bela Balassa>"بيلا بالاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخّل الحكومي و علاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية , إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي شرطا منطقيا و مدخلا طبيعيا لتحرير التجارة من مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي [6].

أمّا الاقتصادي "جينار ميردال"<Gunnar Myrdal> فيرى أن مفهوم التكامل لا بدّ أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة , و ذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغّض النظر عن سياساتهم[7] .

كما عرفه نفس الباحث بأنه تلك العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي لا تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة , و تؤدّي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي بل على المستوى الإقليمي أيضا .

يرى الاقتصادي " فريتزماشلاب " <Fritz Machlup>أن التعريف الأكثر ملاءمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفؤ للعمل [8]و هنا يناقش " فريتزماشلاب " التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي , فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج و السلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة و بصفة أكثر تحديدا دون تمييز و تحيّز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي هو منشأ السلعة[9] .

---

[5] Yadwiga.farowiez,**EconomieEnternationale** , Benjamin ,québec , 1995 , p 265

[6] بيلا بلاسا , **نظرية التكامل الاقتصادي**, ترجمة رشيد البراوي , القاهرة , دار النهضة العربية , 1964,ص 10.

[7] سامي عفيف حاتم , مرجع سبق ذكره, ص 30 .

[8] خواجكية محمد هشام , **التكتلات الاقتصادية الدولية** , سوريا , مديرية المطبوعات الجامعية , جامعة حلب ,1972 , ص 30.

[9] سامي عفيف حاتم , مرجع سبق ذكره, ص31.

أما "آرنست هاز" <Ernest Haas>الذي يعد أحد رواد نظرية التكامل فيرى أنه << ذلك المسار الذي بواسطته تسعى الوحدات السياسية إلى إنشاء مركز و وحدة أشمل و أوسع تتولى شؤونها بمختلف الأبعاد و الأنواع , هذا المركز و الذي بمقتضاه تملك أو تهدف مؤسساته إلى امتلاك سلطة على الوحدات السياسية المكونة لها >>[10].

و عرّفه أيضا على أنّه << تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم و تطلعاتهم و أنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدول القومية >>[11].

أما الاقتصادي الهولندي "جان تينبرجين" <Jan Tinbergen> فيعرف التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي و إيجابي , فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية , أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب و الرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل , و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحوّل و الانتقال[12] .

أما الاقتصادي " هوفمان "<Houfman> فيقول بأن قيام تكامل اقتصادي يشترط وجود تساوي في أسعار السلع و عناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية [13].

أما الاقتصادي "إيمرفاجدا " <EmreVajda> فإنه يميز بين أسلوبين للتكامل الاقتصادي <<التكامل في الأسواق و التكامل الإنتاجي الإنمائي و يأخذ هذا التمييز بالاعتبار عدم كفاية مبدأ الحرية الاقتصادية لتحقيق التنمية من خلال تطوير العلاقات التجارية السيئة للدول الأعضاء , و تنسيق عملية الإنتاج و هو ما يترتب عليه في الوقت نفسه تعزيز قاعدة التكامل ذاته>>[14].

أما الاقتصادي "هابرلر" <Haberler> فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن <<علاقات اقتصادية واسعة بين المجالات الاقتصادية المختلفة , و في إطار التحليل النيوكلاسيكيو اعتمادا على فرضية انعدام

---

[10] وليامسون جون و آخرون , **التكامل النقدي العربي**, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , ص 31.

[11] بخوش صبيحة, **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية** , الأردن, دار الحاصد للنشر والتوزيع ,ط1 , 2011,ص 40.

[12] Yadwigaforowez , op. Cite,p265.

[13] بوقارة حسين , **سياسات التكامل الاقتصادي و الاندماج** , مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير دائرة الفلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة باتنة الجزائر 1994/1993.

[14] محمد عبد المنعم عفر , **الاقتصاد الدولي** , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة ,1999,ص 217.

تكاليف النقل , يمكن لمجالين وطنيين و في حالة منافسة كاملة و بدون حقوق جمركية و بتكاليف جبائية متشابهة على النشاطات الإنتاجية أن تمثل سوقا واحدا >>[15].

**د- تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين العرب :**

إنّ الدكتور "فؤاد مرسي" صاحب كتاب (الرأسمالية تجدّد نفسها ) يعرف التكامل بأنه عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في الوقت نفسه في كل من مجال القوى الإنتاجية و مجال العلاقات الإنتاجية أو بمعنى آخر فإنّ جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معيّن من تدويل القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة و مطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية [16].

بينما يعرف الدكتور " فؤاد أبو ستيت " أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة و إدارة الأعمال – جامعة حلوان بمصر . التكامل الاقتصادي بأنه <<عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية و عناصر الإنتاج فيما بينهاو للتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمّو>>[17].

و يعرف الاقتصادي الدكتور " محمد صابر عنتر " التكامل الاقتصادي على أنه << تحويل الأجزاء إلى كل أو تشكيل كل واحد من أجزاء متعددة , و يعني مفهوم التكامل الاقتصادي تشكيل اقتصاد عبر قومي>>[18].

و يعرف الاقتصادي الدكتور " سمير التنير" من فريق الدراسات الاقتصادية بمعهد الإنماء العربي التكامل الاقتصادي بأنّه <<عملية مستمرّة تقرب بواسطتها الاقتصاديات الوطنية بين بعضها البعض بحيث يمكن الحصول على الحّد الأمثل لنشاط الدوائر التي يضمها النظام الاقتصادي المنتمية إليه ,و إذا أمكن الحصول على الحّد الأمثل من نشاط الدوائر أوتوماتيكيا فإن التكامل الاقتصادي يوجد في الواقع كحالة من حالات العلاقات الاقتصادية الدولية >>[19].

---

[15] الندوي محسن , **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة** , سوريا , منشورات الحلبي الحقوقية , ط1, 2011, ص 68.

[16] مرسي فؤاد , **دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي** , عمان , مجلس الوحدة الاقتصادية الأمانة العامة , 1983,ص 5.

[17] أبو ستيت فؤاد , **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** , القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , ط1, 2004, ص 5 .

[18] صابر عنتر محمد , بحث, **التكامل الإقليمي** , بيروت, المؤسسة العربية للدراسات و النشر ,ط1, 1993, ص 118.

[19] التنير سمير, **التكامل الاقتصادي العربي و قضية الوحدة العربية** , بيروت, معهد الإنماء العربي , ط1 , 1978, ص 22.

كما يرى الدكتور " محمد محمود الإمام " وزير التخطيط المصري الأسبق و أحد الذين شاركوا في الإعداد للقمة الاقتصادية العربية الأولى في عمان 1980, أن مصطلح التكامل يعني << قيام مجموعة من المفردات بالتجمّع في كيان واحد >>[20].

أما الباحث " القويز عبد الله " فيرى أن التكامل الاقتصادي عادة هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينها , مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات [21].

و يعرف الباحث " عبد الوهاب حيد رشيد " التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث على أنه << عملية سياسية اقتصادية و اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة و تحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية >>[22] .

و قد اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر , يقوم بإزالة كافّة الحواجز أمام المعاملات التجارية و انتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها , كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[23] .

أما الدكتور " عبد الغني عماد " فيعتبر أن التكامل الاقتصادي هو: <<جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي و الإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة , تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية>>[24].

---

[20] إمام محمد محمود , **محاضرات في التكامل الاقتصادي** , القاهرة , معهد البحوث و الدراسات, ص 1 .

[21] القويز عبد الله , **مجلس التعاون في منظور التكامل الاقتصادي** , ندوة مجلس التعاون الاقتصادي المشتركة (17-15)أكتوبر 1987, جامعة الكويت الكويت , ص 55-71 .

[22] رشيد عبد الوهاب حميد ,**الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة** , مصر , دار النشر و الترجمة و التوزيع , 1985,ص 20.

[23] عفر محمد عبد المنعم , أحمد فريد مصطفى , **الاقتصاد الدولي** , **الإسكندرية** , مؤسسة شباب الجامعة ,1999, ص 217.

[24] عماد عبد الغني ,**التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة – أسباب التعثر و شروط الانطلاقة** –مجلة المستقبل العربي العدد 250 ديسمبر1999,ص 65 .

**هـ – التكامل من منظور سياسي :**

لقد شهد القرن العشرين الكثير من التطورات التي دعت إلى إعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية حيث كان للأوضاع التي سادت فترة ما بين الحربين العالميتين تأثيرا كبيرا على التنظيم في العلاقات و في هذا الصدد نجد أن الباحثين يميزون بين اتجاهين رئيسين في دراسة التكامل :

**الأول :** اتجاه عام يعرف التكامل بأنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها ,و نجد من دعاته " مايكل هاس " الذي يعرفه بأنه << حالة من السلام بين الشعوب >>[25] غير أن هذا التعريف تعرّض للكثير من الانتقادات بكونه واسع جدا وهو ما يجعل كل التفاعلات أو العلاقات التعاونية بين مختلف الدول بمثابة علاقة تكاملية و بالتالي يصبح التكامل مفهوما لا معنى لـه .

**الثاني :** و هو أكثر تحديدا و ينظر إلى التكامل باعتباره عملية تطوير العلاقات بين الدول و خلق الأشكال الجديدة مشتركة من المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سياسات الدولـة .

فارنست هاس يعرف التكامل بأنـه << تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم و تطلعاتهم و أنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدول القوميـة >>[26] .

و يرى"ستراينين" أن التكامل السياسي هو << تكوين نظام سياسي جديـد من عدة نظم سياسية >>[27] و بعبارة أخرى هو عملية نقل اختصاصات صنع القرار و سلطاته في مجالات معنية من الدولة إلى هيئات و مؤسسات إقليمية و دولية[28].

و عليه يبرز هنا المفهوم الأكثر دقّة و تحديدا من المفهوم المقدم من طرف أصحاب الاتجاه الأول وفقا لهذا التعريف << فالتكامل يشير إلى نشاط مشترك بين عدد من الدول تتنازل فيه كل منها على قدر من

---

[25] لبيب شقير , **الوحدة الاقتصادية العربية – تجاربها و توقعاتها** – بيروت , مركز الدراسات , ج2 , 1986 , ص 838 نقلا عن : Michealhaas, **International Systems** : abehavural approach , new york ,chandler publishing company , 1974,p 204 .

[26] لبيب شقير , المرجع السابق نفسه , ص 839 , نقلا عن : Ernasthaas **,The unity of Europe**, political social and econimical forces 1950-1957 ,London , stevens , 1958 .

[27] لبيب شقير , المرجع السابق , ص 839 .

[28] المرجع نفسه , ص840 .

اختصاصاتها في مجال ما لمؤسسة مشتركة , و التكامل الإقليمي إذن هو دراسة كيف تتنازل الدول طواعية عن جزء من اختصاصاتها و حريتها لمؤسسة إقليمية أو دولية >> .

أما كارل دوتشفيعرف التكامل السياسي بأنه عملية تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد و الجامعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسي >>[29].

مما تقدّم يفهم أنه يوجد ارتباط وثيق بين التكامل الإقليمي والتنازل عن سيادة الدولة و التي تعد طرفا في العملية التكاملية و هو ما تؤكده مختلف التعاريف الغربية حيث ترتبط عملية التكامل الإقليمي بتنازل الدولةطواعية عن قدر من اختصاصاتها في المجال الذي ترغب الدخول في علاقات تكاملية بخصوصه .

## الفرع الثاني : التكامل الاقتصادي و بعض المفاهيم المتقاربة :

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي , فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج و البعض الآخر استعمل مصطلح التعاون و آخرون استعملوا مصطلح التكتّل ومنهم حتى من يرى بأنه مفهوم غير دقيق و جامد و غير ملائم لقضية التنمية , و يفسرون ذلك بكون النظرية الأصلية للتكامل الاقتصادي انبثقت من النظرية الكلاسيكية الجديدة للتجارة [30]فيرون أن هدفها الأساس هو قيام الآثار التي تركتها المؤسسات الرسمية على التجارة الدولية , مثل مناطق التجارة الحرة و الاتحادات و الأسواق المشتركة , و بالتالي فإن هذا المفهوم لا يتماشى مع الاقتصاديات العربية النامية في مجملها[31]إلا أن الاتجاه العام في تحليل ظاهرة التكامل يعتبر أن التكامل الاقتصادي هو آلية و أسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية أو توسيع احتمالاتها على الأقل .

و هو اتجاه يشير إلى تصميم الدول المعنية على إعمال جميع الإمكانيات المادية و البشرية و التقنية المتوفرة في المنطقة لكي تضمن لها قدرا من الرفاه الاقتصادي , و أن تساعد نفسها بنفسها على ان تقبل طلب المساعدة من الغير .

و لإيضاح مفهوم التكامل الاقتصادي بدقة أكبر, نرى أنه من المناسب التفرقة بينه و بين بعض المفاهيم كالتعاون الاقتصادي و التكتل الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي[32] .

---

[29]كارل دوتش , **تحليل العلاقات الدولية** , ترجمة محمد محمود شعبان , القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1983 ص 217.

[30]حريق إيليا و آخرون , **العرب في النظام الاقتصادي الدولي الجديد** , بيروت , دار المشرق , د ت ن , ص 253-254 .

[31]المرجع نفسه ص 254 .

[32]الندوي محسن , مرجع سبق ذكره , ص 74 .

**أ- التعاون الاقتصادي :**

هناك من يعرفه على أساس أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي , فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق الميدان الاقتصادي , و ذلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة و ليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى[33] .

فعلاقات التعاون الاقتصادي ـ عادة ما تتضمن العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة و لمدّة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل , فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج و من إجراءات و قوانين تطفيها على ذلك , و علاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية[34].
و من المعلوم أن يشمل التعاون الإقليمي[35] على الاتصالات و التعاملات الحكومية و التفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية و التابعة من أسس اجتماعية
و مصلحة حقيقية .
من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون الاقتصادي و التكامل , إذ أنه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فهو يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز , مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في مجال السياسات التجارية , أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز , مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي فهي تعبر عن أعمال التكامل الاقتصادي[36] .

**ب-التكتلات الاقتصاديــة :**

التكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي , فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي , و يعتبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي و هو أيضا يمثل صورة من صور هذا التكامل .

---

[33] العربي اسماعيل , **التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة** , الجزائر , الشركة الوطنية للنشر و التوزيع , 1981, ط2 .

[34] الندوي محسن , مرجع سبق ذكره , ص 75 .

[35] **التعاون الإقليمي : مفهوم وسط بين التعاون الدولي من ناحية و التعاون الثنائي من ناحية أخرى , و الذي يعمل على تهيئة المناخ لفض النزاعات و حل الصراعات بين الدول .**

[36] حسين عمر , مرجع سبق ذكره , ص 08 .

كما يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عدد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك بحيث يكون هذا التجمع في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرّة[37] , و معنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدة التكتل , و يتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة و الضعف بالنسبة لهذا التكتل [38].

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ و تطور في ظل البلدان الصناعية و أصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملّحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور و التقدم بمساعدة العلم و التقنية و تزايد الإنتاج و تعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي[39].

و من خلال هذه الدراسة يتبين أن للسياسات العامة الخارجية للدول يد وراء التكامل مثال الاتحاد الأوروبي فأيا كانت صور و أشكال التكامل الاقتصادي فإن الجانب السياسي يلعب دورا في العملية حتى و إن كانت الكثير من النظريات تتجاهل ذلك .

فالتكامل الاقتصادي يجري من مجموعة من الوحدات تتخذ كل منها شكل الدولة إي أنه << عملية تقوم من مجموعة من الدول تتمتع كل منها بما يطلق عليه مصطلح السيادة >> .

إذا فالدولة هي طرف رئيس في العملية التكاملية , ذلك لأنها و عن طريق الحكومة القائمة تتخذ القرار الذي يضع العملية موضع التنفيذ و إذ كان التاريخ قد عرف حالات تكامل تمت بالقوة[40] , فإن التكامل الاقتصادي في الوقت المعاصر هو عملية إرادية تتحقق عادة باتفاق الأطراف فيه , إذ أنه و بدون وجود قرار – عادة اتفاقية أو معاهدة – لا يمكن أن يتحقق .

---

[37] عوض إكرام عبد الرحيم ,**السوق الشرق أوسطية** , القاهرة , مركز الحضارة العربية , 2000 , ص 30 .

[38] الجوهري يسرى , **دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية** , الإسكندرية , نشأة المعارف , 1975 , ص 26 .

[39] منير الحمش , **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين – تأملات في الفكر و النمو و الأزمات**– القاهرة , الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع 2001 , ص 129 .

[40] **مثالا على ذلك نذكر التكامل الاقتصادي الذي فرضته الإمبراطورية الرومانية على الأقاليم الخاضعة لها , و ما فرضته الدول الاستعمارية الأوروبية على مستعمراتها مثل ما فرضته فرنسا على الجزائر , تونس و المغرب , إذ عملت على ربط اقتصاديات هذه الدول باقتصادها و احتكرت بالتالي التجارة الخارجية .**
للمزيد من المعلومات يراجع : لبيب شقير, المرجع السابق , ج1 , ص 49 , الهامش 7 .

إن التأكيد على الطابع السياسي للتكامل الاقتصادي لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الأطراف و إنما يقصد بذلك التفاعل المتبادل بين الجانب السياسي و الاقتصادي في عملية التكامل الاقتصادي .

و حول دور العامل السياسي و تأثيره في التكامل الاقتصادي نجد أن التجارب السابقة تعطينا الكثير من الأمثلة أحسنها تجربة السوق الأوروبية و الكوميكون .

**جـ – <u>الاندماج الاقتصادي</u> :**

يعتبر الاندماج صيغة متقدمة للتكامل تتضمن توجهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الاقتصاديات و المؤسسات الاقتصادية بما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من أجل أغراض متفق عليها للمجموعة المعنية في الميادين الاقتصادية و التكنولوجية و التربوية و العلمية و الاجتماعية فمفهوم الاندماج إذن ,<< يقل قليلا عن الوحدة الاقتصادية و هو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل >>[41].

و حسب الباحث المغربي الدكتور مختار مطيع :

<< و لعل ما يبرز تفضيلنا للاندماج بدل التكامل , أن هذا الأخير يكون أحيانا من شروط الأول و يطغى عليه الطابع التقني أكثر , في حين أن الاندماج يقصد به مسلسلا ديناميكيا يظم جميع أشكال التقارب الاقتصادي بدءا بأضعف صيغ التعاون و انتهاء بأقوى صيغ الوحدة , و يمكن لمصطلح الاندماج أن يستعمل على مستويين : على المستوى الوطني ليقصد به التقليص أو الحد من الثنائيات الاقتصادية و الاجتماعية و القطاعية و الجغرافية في مجال توزيع الثروة و الدخل و التقريب بين المناطق الاقتصادية الجهوية عن طريق العقلنة و التنسيق و إقامة مشروعات تنموية , أما على المستوى الدولي فبوصف أي شكل تعاوني تضامني من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية >>[42].

[41]صايغ يوسف عبد الله , **الاندماج الاقتصادي العربي و ذريعة السيادة الوطنية** , في المؤلف الجماعي –**دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي**– بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1982, ص 160 .

[42]الندوي محسن , مرجع سبق ذكره , ص 83 .

## المطلب الثانـي : أهداف التكامل الاقتصادي و خطواتـه

يسعى التكامل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف تسعى إلى خلق مؤسسات جديدة بوسائلها و تعديل الوسائل الموجودة سابقا و يتم ذلك عن طريق إعادة توزيع المداخيل بين البلدان و تنظيم الأسواق غير المستقرّة و التخطيط , بحيث يتطلب ذلك اتباع خطوات ترتكز على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها في إطار اتفاق بينها على تبادل الامتيازات و الأفضليات التجارية حسب نوع الفضاء الاقتصادي المراد إحداثه .

### الفرع الأول : أهداف التكامل الاقتصادي :

يمكننا أن نوجز أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التكتلات الاقتصادية و التي ليست بالضرورة كلها اقتصادية فيما يلي :[43]

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير : حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما , و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة لأخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك .
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع , حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني و الوظيفي .
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية : حيث أن هذه العملية تصبح أسهل و أيسر بعد قيام تكتل , إذ أن الاستفادة من اتساع السوق
  و وفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج و الاستثمار و الدخل و التشغيل .
- يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية , و هذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات
  و التقلبات و السياسات الأجنبية .

[43] عبد المطلب عبد المجيد , **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**, القاهرة , الدار العربية للطباعة و النشر , ط1 , 2003 , ص 52-53 .

- رفع مستوى رفاهية المواطنين , حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية و إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى .
- التقليل من الاعتماد على الخارج و هذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية أو التعرض للضغوطات السياسية .

## الفرع الثاني : خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي :

حتى تحقق التكتلات الاقتصادية درجة الرفاهية لشعوبها يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها :[44]

- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة اتجاه العالم الخارجي , مع تطوير هذه السياسة و امتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع و العلاقات الدولية الاقتصادية .
- الالتزام بالمنافسة الحرّة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق و تحديد الأسعار .
- إلغاء القيود على حركة السلع و عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول .
- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي .
- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال و تأهيلهم تأهيل تكنولوجي .
- إنشاء بنك استثمار موحد خاص بدول التكتل يهدف إلى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول و إعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي و التكنولوجي الحديث .
- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي يستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره .

[44] هيكل عبد العزيز , **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية** , بيروت , معهد الإنماء العربي , ط1 , 1976 , ص 16-21 .

- يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات و الأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق , و إنما يجب تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ و تقديم النتائج , على أساس ما يجمع لديها من معلومات و بيانات إحصائية .

و يمكن الإشارة إلى خمس مراحل حددها " بالاسا " « Balassa » يجب أن يمر بها التكامل الاقتصادي حتى يصل إلى أعلى مرحلة و هي الاندماج كما يلي :[45]

✓ **مرحلة التبادل الحرّ :**

خلال هذه المرحلة تلغى الرسوم الجمركية و القيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المنتمية للتكتل , و هذه المرحلة تسبقها مرحلة الأفضليات الجمركية التي تشكل المستوى الأول لاندماج الأسواق بحيث تلجأ الدول المتعاونة إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية في علاقاتها التجارية البينية

✓ **مرحلة الاتحاد الجمركي :**

تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التبادل الحر ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء "خارجي أو محيطي " يتجلى في أن الأقطار في طريق الاندماج تمر من مرحلة التبادل الحر إلى وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم .

✓ **مرحلة السوق المشتركة :**

هذه المرحلة تستهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى و الثانية , و هكذا فحرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق هنا على البضائع فقط بل كذلك على عوامل الإنتاج و رأس المال , هذا الانتقال التام للعوامل مضاف إلى انتقال البضائع في إطار الاتحاد الجمركي سيعطي السوق المشتركة , و هي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركة عناصر الإنتاج .

✓ **مرحلة الوحدة الاقتصادية :**

هنا تزول القيود الجمركية و تبدأ عملية انتقال البضائع و عوامل الإنتاج إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد و تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية و ذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات بحيث تشكل مرحلة متقدمة من اندماج الأسواق , و تتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء , أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها , مثال : الاتحاد الأوروبي .

[45] بيلا بالاسا , مرجع سبق ذكره , ص 17 .

- ✓ **مرحلة الاندماج التام :**

و تعتبر أعلى المراحل , إذ أنه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع و عوامل الإنتاج بين الأقطار الأطراف تتضمن هذه المرحلة كذلك توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و الضرائبية و الاجتماعية بين الدول المندمجة , كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء .

إن هذا التنسيق الذي خطّه " بالاسا " يدل على أن هناك تطور مستمر تبعا للإجراءات المقررة غير أن هناك من يرى أن هذه المراحلتبقى قابلة للنقاش لأن الممارسة دلّت على أنها لم تتم دائما حسب النظام المشار إليه , إضافة إلى أن هذه المراحل ليست منفصلة عن بعضها عند التطبيق , فقد تبدأ مرحلة التكامل بإنشاء سوق مشتركة مباشرة تعمل على تحقيق هذه المراحل حسب فترات زمنية و في نفس الوقت تجمع بين مرحلة أو أكثر خلال نفس الفترة , كما قد تضمن مرحلة إنشاء السوق ابتداء وجود سلطة عليا تكون لقراراتها صفة الإلزام للأطراف ذات العلاقة [46].

## المبحث الثاني :قيام اتحاد المغرب العربي

إن من أبرز مظاهر العولمة اليوم , هو تصاعد و تنامي الوزن السياسي و الاقتصادي و المالي و الجيوستراتيجي للتجمعات الإقليمية و التي أصبحت بمثابة أقطاب نمو و تنمية بشرية زائدة ومن جهة أخرى شكلت السياسات التنموية أبرز خصائص البلدان النامية غداة مرحلة التحرر السياسي و من ضمن الدول المغاربية التي تزايدت حولها التأثيرات التي تفرزها الاندماجات المتسارعة للاقتصاديات المتطورة في مجالات أصبحت بدورها عوامل تستسرع سيرورة الاندماج و نتيجة لذلك أصبح الاتحاد تحديا حقيقيا للدول المغاربية , لضمان سيادتها الاقتصادية و هو ما تجسد في تجربة اتحاد المغرب العربي UMAكفرصة لتقوية و تعزيز مكانة الدول المغاربية و تثبيت و تأكيد سيادتها الاقتصادية على نطاق إقليمي كجواب للعولمة .

### المطلب الأول :التأسيس و الهيكلة .

إذا كان الاتحاد قد مر على قيامه أكثر من عشريتين من الزمن فإن نشاطه الفعلي لم يتجاوز فترة الخمس سنوات الأولى من عمره إذ سرعان ما تم تجميد نشاط مؤسساته سنة 1995 م لتعود مع مطلع سنة 2000 م إلى العمل لكن دون تقدم يذكر , و إذا كانت فترة خمس سنوات تعتبر ضئيلة جدا حتى لا نقول معدومة

[46] مختار المطيع ,**محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي** , مجلة الوحدة , العدد 89 , فبراير 1992 , ص 79 .

في حياة الشعوب و الأمم و التي تقاس بمئات السنين , فإنها تبقى المرجعية الوحيدة لنا لقياس مدى نجاح الاتحاد المغاربي في تحقيق بعض أهدافه .

## الفرع الأول : التأسيس و الأهداف .

### 1/ التأسيـــس :

لقد ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال و تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقدفي مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/04/30 و الذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي و الحزب الدستوري التونسي و جبهة التحرير الوطني الجزائرية .

و بعد استقلال البلدان المغاربية كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون و تكامل دول المغرب العربي مثل إنشاء اللّجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 م لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي و بيان جربة الوحدوي بين ليبيا و تونس عام 1974 م و معاهدة مستغانم بين ليبيا و الجزائر و معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس و موريتانيا عام 1983 م , و أخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10-06-1988 م و إصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة المغاربة في إقامة الاتحاد المغاربي و تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي ,و قد أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17م , بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا و موريتانيا [47].

### 2/ الأهداف :

نصّت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية :

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء و شعوبهم بعضهم ببعض .
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتهم و الدفاع عن حقوقها .
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف .
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بينها.

[47] الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي –**معلومات عن اتحاد المغرب العربي**–www.magharibe.org, تاريخ التصفح 2015/04/10 .

و أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :[48]

- **في الميدان الدولي** : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار .
- **في ميدان الدفاع** : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .
- **في الميدان الاقتصادي** : تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية , خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد .
- **في الميدان الثقافي** : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته و الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية , و اتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف

خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية و ثقافية و مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

## الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي

حسب ما جاء في اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من أجهزة تشريعية و تنفيذية و قضائية على النحو التالي :[49]

- ❖ **مجلس الرئاسة** : يتألف من زعماء الدول الأعضاء و هو بمثابة أعلى أجهزة الاتحاد , و تكون سلطة اتخاذ القرار فيه عن طريق الإجماع و يتناوب الرؤساء دوريا و لمدة سنة على رئاسة المجلس.
- **مجلس وزراء الخارجية** : يقوم بتحضير دورات مجلس الرئاسة و ينظر في اقتراحات لجنة المتابعة و مختلف اللجان الوزارية المتخصصة و ينسق بين السياسات و المواقف في المنظمات الإقليمية و الدولية , و يتكون المجلس من وزراء الشؤون الخارجية لبلدان الاتحاد و يشترط لصحة عقد دوراته العادية و الاستثنائية حضور جميع الأعضاء بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الدول الأعضاء .

[48] موقع اتحاد المغرب العربي على الأنترنت , http://uma,leguide.com , تاريخ التصفح : 2015/04/10 .
[49] بخوش صبيحة , المرجع سبق ذكره , ص 280-285 .

- **لجنة المتابعة** : تتكون من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولية لمتابعة شؤون الاتحاد و تقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد و تعرض لجنة المتابعة أعمالها على مجلس وزراء الخارجية .
- **اللّجان الوزارية المتخصصة** : عمل مجلس الرئاسة على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/01/13م كالآتي : يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي :[50]

- لجنة الأمن الغذائي .
- لجنة الاقتصاد و المالية .
- لجنة البنية الأساسية .
- لجنة الموارد البشرية .

و تعرض اللجان المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية و تمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة و الأمانة العامّة .

- **الأمانة العامة**[51]: للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط , و حسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة , و من عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة و الولاء لأهداف الاتحاد و التوزيع العادل بين الدول الأعضاء و وفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة و تقوم الأمانة العامة بالمهام التالية :

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد .
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة .
- إعداد البحوث و الدراسات و توفير المعلومات و الوثائق , و إبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة و على وجه الأولوية و عند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية .
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .

---

[50] محمد علي داهش , **دراسة في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** , دمشق , منشورات اتحاد الكتاب العرب , 2004 ص 196-197 .

[51] بخوش صبيحة , المرجع سبق ذكره , ص 250 .

- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة و مجلس وزراء الخارجية و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف و توثيق هذه الأعمال .
- حفظ وثائق و مستندات الرئاسة و مجلس الوزراء و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و مجلس الشورى و الهيئة القضائية و كل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد .
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية و التوثيق , بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الاحصائية و المرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات و أوجه نشاط العمل الاتحادي و جعلها متاحة للممارسين .
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية و الأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون و تعزيز العمل العربي المشترك و التعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية و التجمعات و المنظمات الدولية الأخرى و ذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية و المنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد .

❖ **مجلس الشورى**[52]: و يمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد و يتألف من عشرين عضوا عنكل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولـة .

و يبدي مجلس الشورى رأيـه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع و قرارات , كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه .

و يتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة .

❖ **الهيئة القضائية**[53]: تتألف من قاضيين عن كل دولـة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات و يتم تحديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات , و رئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام و قرّها نواكشوط , و هي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية , و تقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونيـة التي يعرضها عليها مجلس الرئاسـة .

---

[52] بخوش صبيحة , المرجع سبق ذكره , ص 284 .

[53] حسن الوزاني الشاهدي , **بعض التصورات حول الهيئة القضائية المغاربية** , المجلة المغاربية للقانون , العدد الأول , 1990 , ص 135 .

تنفرد الهيئة القضائية المغاربية بطريقة تعيين القضاة فهؤلاء لا يعينون و لا ينتخبون من قبل مجلس الرئاسة (الجهاز الأعلى) كما هو الحال في بقية التجمعات الإقليمية ذات الجهاز القضائي[54] و بالتالي نسجل الغياب الكلي لدور مجلس رئاسة الاتحاد في تعيين القضاة .

[54] في الاتحاد الأوروبي يتم تعيين قضاة المحكمة بالتراضي العام بين الدول الأعضاء أي بقرار جماعي من المجلس لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد .

الشكل (1) : يبين الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي [55]

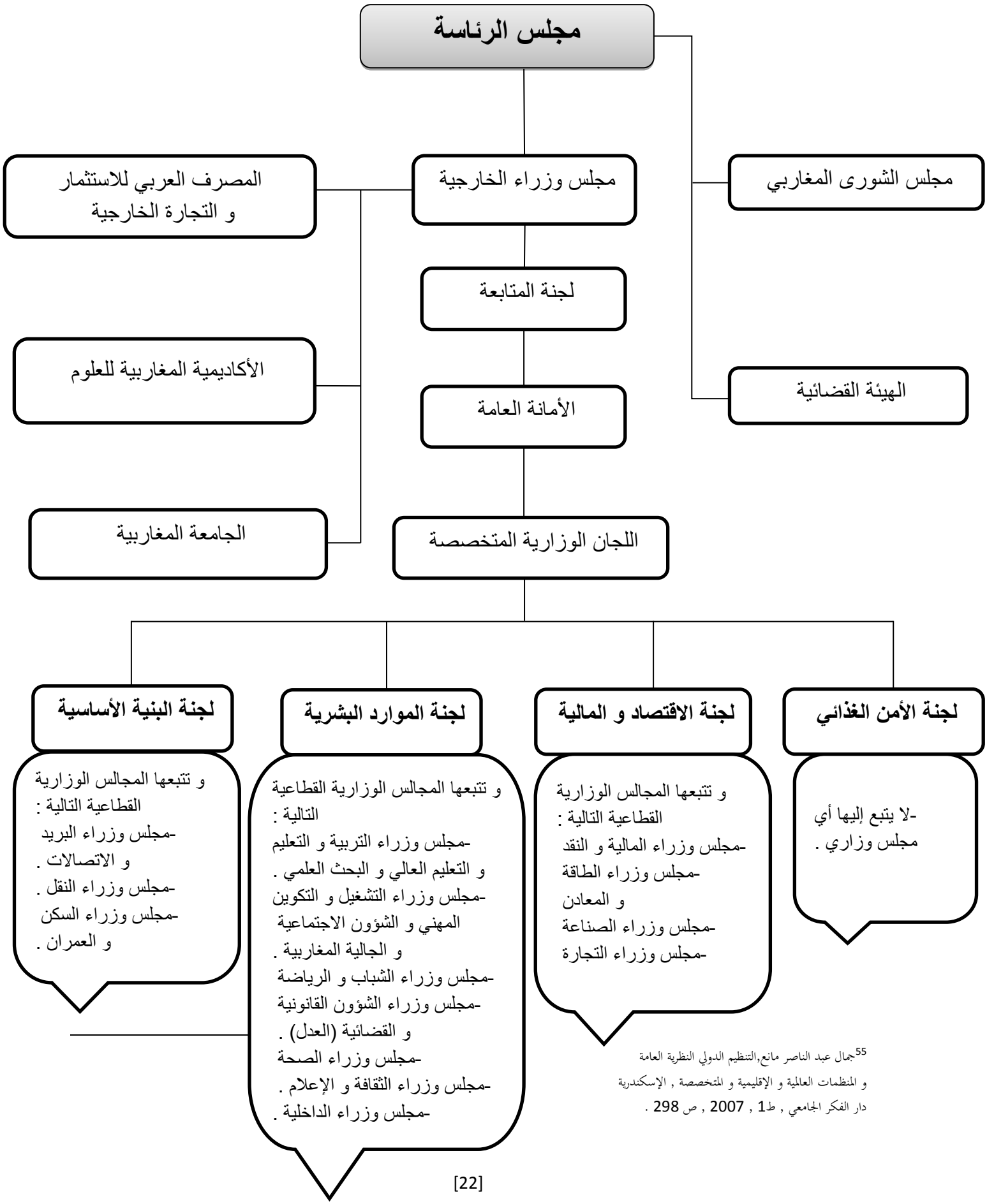


[55] جمال عبد الناصر مانع,التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة , الإسكندرية دار الفكر الجامعي , ط1 , 2007 , ص 298 .

## المطلب الثاني : البعد الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

تقع منطقة المغرب العربي في شمال القارة الإفريقية و تتكون من موريتانيا و المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا , و تتربع على مسافة إجمالية قدرها 6.048.141 كلم² ( باحتساب مساحة الصحراء الغربية ) و تكسب هذه البلدان مميزات طبيعية متجانسة يحدّها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و هو الفاصل الطبيعي بينها و بين الجنوب الأوروبي , أمّا جنوبا فهي مجاورة لدول الساحل الإفريقي , و تطّل على المحيط الأطلسي من جهة الغرب , و تحدّها مصر من جهة الشرق, فهي بوابة على الشرق الأوسط و دول الخليج .

كل هذه الخصائص جعلت المغرب العربي يحتل موضعا جغرافيا متميزا , إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيوستراتيجية مترابطة, بداية بالبعد المتوسطي و امتداده إلى أوروبا شمالا , فالبعد الإفريقي من ناحية الجنوب, ثم البعد الشرق أوسطي و امتداده إلى الخليج من جهة الشرق و أخيرا من جهة الأطلسي غربا, ممّا يجعل المنطقة المغاربية منطقة تماس بين ثلاث قارات هي : إفريقيا , أوروبا و آسيا .

كما أن المغرب العربي مطّل من ناحية الشمال على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي قدره أربعة آلاف كم , و هو ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة على الملاحة البحرية من مضيق جبل طارق غربا و خليج سرت شرقا , فالمغرب هو حارس الممر الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط و تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كم) في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية, الذي تسهر تونس على أداء دورالمراقبلحركيته الملاحية , كما تغطّي ليبيا مجال النظر الاستراتيجي على طول قدره (1900كم) منالشريط الساحلي الشرقي إلى المغرب العربي [56].

كما أن للبحر الأبيض المتوسط مكانة هامّة , بالنظر إلى توسطه القارات الثلاث فله بعد استراتيجي اقتصادي هام .... خصوصا الدول الأوروبية و الأمريكية المستوردة للنفط , حيث أنّ 65%من الواردات الأوروبية من النفط و الغاز تعبر عبر من خلال البحر الأبيض المتوسط الذي تعبر عن طريقه كذلك 15% من المشتريات الأمريكية الطاقوية سواء من آسيا أو من شمال إفريقيا .

بالإضافة إلى ذلك فإنّ إطلالة كل من المملكة المغربية و موريتانيا على المحيط الأطلسي بشريط ساحلي

[56] مصطفي الفيلالي , **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل** , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط3 ,2005 , ص 21 .

كبير يفوق طوله 2000كم, يؤمن من الناحية الاستراتيجية منفذا بحريا عبر البحر الأبيض المتوسط, سواء باتجاه أوروبا أو أمريكا .

هذا بالنسبة للبعد البحري المغاربي, الذي يضاف إليه العمق الاستراتيجي الإفريقي للمنطقة, إذ تعتبر الدول المغاربية باستثناء تونس و المغرب, البوابة الرئيسية نحو الجنوب باتجاه الصحراء الإفريقية , حيث يزيد امتداد الصحاري في المنطقة عن 4000كم انطلاقا من غرب موريتانيا إلى أقصى الشرق الليبي[57] .

كما أن المنطقة المغاربية بتعدادها السكاني المتزايد الذي يبينّه الجدول الموالي, تعّد سوقا تجاريا و استهلاكيا مهمّا, و يتوقع أن يصل عدد السكان إلى 120 مليون نسمة في حدود سنة 2025.

الجدول رقم 1 :يبين تطور عدد سكان المغرب العربي من سنة 1960 إلى سنة 2011 [58]

(الوحدة : مليون نسمة)

| الدولة | ليبا | تونس | الجزائر | المغرب | موريتانيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سنة 1960 | **1.3** | **4.2** | **10.8** | **11.6** | **1.0** | **28.9** |
| سنة 1991 | **4.5** | **8.0** | **26.0** | **26.0** | **2.0** | **66.8** |
| سنة 2011 | **6.6** | **10.6** | **35** | **32** | **3.3** | **84.5** |

إن هذا التباين يساعد على التقارب و التعاون لتحقيق المصالح المشتركة و المتبادلة خاصّة في القطاع الزراعي و الصناعي , فيمكن الجمع بين من يتوفر لديه عنصر العمالة من التعاون لتحقيق منافع كثيرة لجميع الأطراف[59] .

إضافة إلى ما تقدّم نشير إلى أنّه بالنظر للضعف الاقتصادي لهذه الدول و كذا تنوع مناخها و ما تزخر به من موارد طبيعية, يجعل منها منطقة استثمارية مشجّعة لكل الأطماع الأجنبية , حيث يستحوذ المغرب العربي على هذه الثروات الطبيعية المتنوعة, فالمغرب و تونس تمتلكان إمكانيات زراعية و رعوية لا بأس

---

[57] عبد الحميد براهيمي , **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ديسمبر 1996 ص 28 .

[58] المحرر الاقتصادي , **مميزات الدول المغاربية الخمس – هل تخدم الاتجاه التكاملي و تدفع نحو الوحدة** – , مجلة المغرب الموحد , العدد 10 , تونس دار النشر للمغرب العربي , يناير , كانون الثاني 2011 , ص 08 .

[59] حسيبة عامر , **الجوانب السيئة للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة و انعكاساتها على الدول العربية – دراسة دول المغرب العربي نموذجا**– رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة سطيف , 2012 , ص 182 .

بها, بالإضافة الإمكانيات السياحية الهائلة , و تمتلك موريتانيا الفوسفات و الحديد والمنغنيز , في حين تمتلك الجزائر و ليبيا الأعضاء في منظمة الأوبيك احتياطات من النفط و الغاز, فالجزائر لوحدها تملك أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم, و تعتبر ثاني أكبر مصدّر له, و تدخل ضمن قائمة أكبر ملاّك احتياطي النفط العالمي[60] , و يمكن ذكر بعض الاحتياطات التي تزخر بها الدول المغاربية و التي تحتّل مراتب متقدّمة عالميا أهمّها ما يلي :

- 5% من الاحتياطات العالمية للبترول (4 مليار طن )
- 4% من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761 مليار م$^3$)
- 34%الاحتياطات العالمية للفوسفات (44 مليار طن ).
- 16.6%من الاحتياطات العالمية للفحم (134 مليون طن ).
- 2%من الاحتياطات العالمية للزنك (104 مليون طن ).

إن المجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل و الإنتاج و توفير إمكانيات التعليم التطبيقي و التدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل من حيث الكمّ و النوع , مع إمكانية الاستفادة من خبرة الطاقة البشرية (المهاجرة) العاملة في أوروبا و الولايات المتحّدة الأمريكية و كندا , مع توفير الظروف المناسبة من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها على المنافسة المتعلقة بالأجور[61] .

من خلال المعطيات السابقة , نشير إلى التنافس الاقتصادي و إن كان هو المحرّك الأساسي للتنافس الدولي في المنطقة , إلا أنه سوف يأخذ بعين الاعتبار الوضع الأمني , بالنظر إلى عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة ككل , اضطرابات في العديد من المدن التونسية , عدم الاستقرار الأمني في ليبيا , المدّ الإرهابي في موريتانيا و الجزائر و بنسبة أقل المغرب , يضاف إلى هذا الهاجس هاجس آخر هو عدم اليقين السياسي .

---

[60] محمد الشكري, **تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي , المؤتمر المصرفي العربي السنوي – رؤية عربية للقمة الاقتصادية** – الدوحة قطر, 7-8 نوفمبر 2007 , ص 10 .

[61] صالح صالحي , **الاتحاد المغاربي : الإمكانيات المتاحة و الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة , بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 8-9 ماي 2004** , كلية الاقتصاد , جامعة سطيف , الجزائر , ص 9 .

إن الاختلاف في الإمكانيات المالية المتوفرة من شأنه فتح الطريق نحو التكامل , فالمداخيل و الفوائض المالية التي تزخر بها كل من الجزائر و ليبيا خاصة مع ارتفاع أسعار البترول , يمكن أن تستثمر و يستفاد منها في التنمية المغاربية , و دعم نسيجها الاقتصادي و الصناعي و البشري , و أيضا يساعد على خلق مؤسسات مالية مؤهلة لتحسين مستوى الاستثمارات و التجارة البينية .

و بدراستنا لمفهوم التكامل الاقتصادي ندرك جليا مدى أهمية اعتماد هذا المنهج الجديد في هذه المنطقة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام و التصنيع بشكل خاص , لأنه أصبح يستهوي كبار و صغار هذا العالم و بهدف تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها للخروج من الانسداد الاقتصادي و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي و تفعيل أجهزة الاتحاد المختلفة في تعزيز المسعى التكاملي بين الأقطار المغاربية في المجال الاقتصادي خاصة و المجالات الأخرى بشكل عام .

# الفصل الثاني

## واقع التكامل الاقتصادي المغاربي

يواجه " الاتحاد المغاربي " صعوبات و تحديات قبل و بعد قيامه و هذه التحديات على جميع الأصعدة , فواقع التكامل على الصعيد الاقتصادي لا زال يعاني التعثر في هذا النطاق , فحالة التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد محدودة حيث أنها لجأت إلى التبعية للدول الأجنبية[62] و هذا ما يعكسه ضعف التبادل التجاري بين الدول المغاربية إلى أبعد الحدود , حيث أن واردات المغرب العربي أكبر منلصادرات و معظم الواردات هي مواد استهلاكية مما يعني زيادة الضغط الأجنبي و الدخول في نفق التبعية , قصد تلبية الحاجيات الأساسية[63] .

## المبحث الاول: الأداء الاقتصادي المغاربي و نتائجه

إن البلدان الخمس المكونة لاتحاد المغرب العربي ( تونس , الجزائر , ليبيا , المغرب , و موريتانيا ) يتميزون بمستويات اقتصادية مختلفة مع أنهم يتقاربون في عدد هام من المتغيرات الاقتصادية
و الاجتماعية , زد على ذلك اللغة و الثقافة و الدين , ويمكن تصنيفها إلى أربع مجموعات :

**المجموعة الأولى** : دول ذات هيكل اقتصادي متنوع و بها الكثير من الموارد البشرية و المهارات و الكفاءات , مثل : الجزائر و المغرب .

**المجموعة الثانية** : دول ذات هيكل اقتصادي متخصص " الاعتماد على البترول " مثل الجزائر و ليبيا.

**المجموعة الثالثة** : دول لا يمثل لها إنتاج البترول أهمية عالية , فضلا عن أن مواردها الطبيعية و البشرية محدودة التنوع , وتشمل : تونس .

**المجموعة الرابعة** : دول ذات اقتصاد رعوي زراعي , و تشمل : موريتانيا .

زد على ذلك أن الترابط الساحلي المغاربي غير مستغل في مجال الصيد البحري[64] .

### المطلب الأول: الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة.

انطلاقا من المبادئ و الأسس الواردة في معاهدة مراكش 1989، و تنفيذا لقرار مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية( الجزائر.جويلية 1990)[65] الذي دعا فيها إلى اجتماع مشترك بين وزراء الخارجية و الوزراء

---

[62] محمد الطيب حمدان , **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة** , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , تخصص: دراسات مغاربية , غير منشورة , جامعة بسكرة, 2011 , ص 10 .

[63] محمد تاج الحسيني ,**المغرب العربي بين واقع التجزئة و آمال الوحدة** , مجلة الوحدة , العدد 53 , ص 132 .

[64] عبد الحميد براهيمي , مرجع سبق ذكره , ص 28 .

[65] البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي في نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد , ص 169 .

المكلفين بوضع السياسة الاقتصادية و وزراء الفلاحة بغرض النظر في وضع الخطوطالعريضة لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة انطلاقا من برنامج عمل الاتحاد[66] اعتمد مجلس الرئاسة في دورته العادية الثالثة بليبيا(راس لانوف،مالرس 1991) قرارا خاصا بالملامح الكبرى لهذه الاستراتيجية بهدف تحقيق الوحدة المندمجة و ضمان حرية تنقل الاشخاص و انتقال الخدمات و السلع ورؤوسالأموال[67].

ترتكز هذه الاستراتيجية على مراحل و مدة زمنية محددة و تهدف الى تحقيق مصالح مشتركة تعمل على ضرورة توفير الامكانيات المادية و البشرية لخدمة اهداف الاتحاد المغاربي مع الاخذ في الحسبان درجات النمو لكل دولة عضو مع حث مؤسساتها القطرية على اعطاء البعد المغاربي اهمية في كافة نشاطاتها.

و تتجسد اولويات العمل المشترك في تحقيق الامن الغذائي المغاربي و تنمية الموارد البشرية و الاقتصادية و تنفيذ الخطط الخاصة بالتبادل التجاري و انتهاج سياسات مشتركة في جميع المجالات.

## 1. منهجية العمل المشترك:

و تعتمد على اقرار برنامج عمل وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الاولى:** تجسيد منطقة للتبادل الحر لمختلف المنتجات ذات المنشأ و المصدر المغاربيين على مستوى الاتحاد، و تسعى الى ازالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية و تنمية التجارة البينية و اعطاء دفع قوى و ملموس للإنتاج و المبادلات و حددت سنة 1992 كأخر اجل لتحقيق هذا الغرض في مختلف الاتفاقيات المبرمة، و كذلك القيام بإعداد الدراسات التي من شانها ان تحدد الوسائل و الاجراءات العملية لتحقيق الأهداف المسطرة.
- **المرحلة الثانية:** انشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995 ، و كان الهدف من التوحيد الضريبي و الجمركي في المنطقة بين كل الاطراف، و توحيد التعريفة الجمركية تجاه الخارج و ايضا توحيد الأنظمة و القوانين الجمركية على اساس تطبيق قرار مجلس الرئاسة الخاص باعتماد مبادئ و قواعد قيام وحدة جمركية بين دول الاتحاد المغاربي.

و يمكن الإشارة إلى مضمون القرار[68] الخاص بقيام وحدة جمركية الذي اعتمده مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية(الجزائر، جويلية1990) و يتضمن مجموعة من المبادئ و القواعد التي تمهد لقيام وحدة جمركية و تتمثل فيمايلي:

---

[66] **نقصد بذلك البرنامج الذي أعدته مختلف اللجان الوزارية الفرعية و أقرّته اللجنة المغاربية العليا في أكتوبر 1988** .

[67] قرار باعتماد الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة في : نتائج الدورات الست لمجلس رئاسة الاتحاد , ص 319 – 325 .

[68] مرفق القرار الخاص باعتماد مبادئ و قواعد قيام وحدة جمركية بين دول اتحاد المغرب العربي , في : نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد ص 61-62 .

-تثبيت الاعفاءات من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الاثر المماثل لفائدة البضائع المتبادلة ذات المنشأ و المصدر المحليين بحيث تصبح الاعفاءات نهائية و لا يمكن التراجع عنها الا بعد موافقة الاطراف المتعاقدة .

-العمل على ازالة العوائق غير التعريفية بصفة تدريجية و عدم اللجوء الى اية قيود او عوائق مماثلة جديدة.

-تبني تصنيفه تعريفية موحدة على اساس النظام المنسق لمجلس التعاون الجمركي قبل نهاية 1991.

-العمل على تنسيق السياسات الوطنية في مجال القوانين و الإجراءات الجمركية.

-إعداد تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج قبل نهاية 1995 مع تحديد كيفية تحصيل الموارد المشتركة الناتجة عن أحداث هذه التعريفة الجمركية الموحدة و طرق إعادة توزيعها بين دول الاتحاد.

-منح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين لكل بلد في البلد الآخر من دول الاتحاد.

-تحديد شروط اللجوء الى الوقاية الاستثنائية في حالة تعرض اقتصاد او قطاع بلد عضو الى صعوبات و مخاطر.

-الأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي قد تنتج عن أحداث الوحدة الجمركية المغاربية و العمل على وضع اليات لتعويض هذه الخسائر و تحديد الموارد الضرورية لهذا الغرض.

-ابرام اتفاقية تجارية و تعريفية مغاربية تكون بمثابة اطار قانوني مؤقت.

-وضع معاهدة إنشاء الوحدة الجمركية في أجل أقصاه خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية.

- **المرحلة الثالثة:**إنشاء سوق مشتركة بين دول الاتحاد قبل سنة 2000 و تهدف هذه المرحلة الى تحقيق الاندماج الاقتصادي و إرساء نظام واحد للأسواق و تراتيب موحدة داخل الفضاء المغاربي و إقامة سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية و الحواجز الأخرى و إلى تحقيق حركة تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال.
- **المرحلة الرابعة:** الوحدة الاقتصادية ، و فيها يتم توحيد سياسات و خطط التنمية الاقتصادية على اسس و اهداف مشتركة مع مراعات التحقيق من التباين التنموي داخل كل بلد مغاربي و في فيما بينها.

لكن جميع هذه المراحل لم يتم احترامها من طرف جميع الأقطار المغاربية فعلى الصعيد الاقتصادي بدى التقارب بين دول المنطقة بشكل محتشم لم يخرجها من نطاق " القطيعة " ذلك لاعتقادها أن عملية حل الإشكاليات الاقتصادية سوف يكون على حساب القطر مع تقدم مشروع

المغرب العربي , و هذا يعني أن النخب الحاكمة سوف تضطر إلى قبول وحدة المغرب العربي , و في هذا الإطار فإن فكرة الوحدة و التكامل أصبحت تدخل في الخطاب السياسي لدول المغرب و لو على سبيل المزايدة , و لكي تظهر بمظهر القطرية في حال وقوفها ضد الوحدة و لو بشكل نظري [69].

و هذا دون وجود مرتكزات فعلية حقيقية للتكامل .

## 2. ملامح العمل المشترك:

لتحقيق كل هذه المراحل فان ذلك يتطلب القيام بالدراسات الفنية و الاقتصادية اللازمة لكل مرحلة بما يمكن من إنجاز كل المراحل في كل الظروف و تماشيا مع ذلك فإن الأمر يتطلب وضع سياسات عامة و قطاعية ترمي كلها الى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية خاصة في المجالات الآتية[70] .

### أ. في مجالات الامن الغذائي:

– وضع سياسات و خطط مغاربية مشتركة للعناية بالموارد الطبيعية الفلاحية و تطويرها و استغلالها الاستغلال الامثل يهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي على الصعيد المغاربي و المحافظة على البيئة.

–تحقيق التكامل في ميدان الإنتاج الفلاحي و انشاء الاليات و الهياكل المناسبة لذلك مع وضع استراتيجيات مشتركة للرفع من إنتاج المواد الغذائية الاساسية لتحقيق الامن الغذائي، و تدعيم الصناعات و البحوث و الخدمات المرتبطة بالفلاحة و التنمية الريفية و القروية.

–وضع سياسات فلاحية مشتركة لحماية السوق المغاربية من مزاحمة الواردات من خارج دول الاتحاد.

### ب. في مجال الموارد البشرية:

– العمل على توحيد السياسات المغاربية لتكوين الاطارات في جميع الميادين تماشيا مع اهداف الملامح الكبرى للاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة و توحيد سياسات دول الاتحاد في ميادين الصحة و التربية و التعليم و الثقافة و الاعلام و رعاية الشباب و التشغيل و الضمان الاجتماعي.

---

[69] كمال عبد الإله , **المشروع الاقتصادي في المغرب العربي** , مجلة الوحدة , العدد 53 , 1989 , ص 152–154 .

[70] حول هذه المجالات يراجع : اتحاد المغرب العربي , الأمانة العامة , نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي ص 323– 325 .

– وضع الإطار القانوني الذي يكفل ضمان حرية التنقل و الإقامة و ممارسة جميع النشاطات الاقتصادية داخل دول الاتحاد.

– وضع سياسات موحدة لرعاية الجالية المغاربية بالخارج و خاصة فيما يتعلق بالقامة و التشغيل و الضمان الاجتماعي و العمل على استقطابها للمساهمة في التنمية الاقتصادية المغاربية.

**ج. <u>في مجال الطاقة:</u>**

– تطوير القدرات المغاربية في التنقيب على النفط و الغاز الطبيعي و ترشيد استخدام الطاقة و البحث المشترك عن مصادر جديدة و متجددة لها.

– إعطاء الاولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصدر الطاقة المتوفرة في دول الاتحاد و إرساء قواعد لإنشاء مشاريع مشتركة بين بلدان اتحاد المغرب العربي لبحث الديناميكية الاقتصادية في المنطقة و تنمية صناعات بتروكيماوية مغاربية و العمل على توسيع و ربط شبكات الكهرباء و تطوير وسائل الانتاج الكهربائي. و في هذا المجال الطاقوي عملت اللجنة الاستشارية على ضرورة رفع الحواجز القطرية و الاستخدام الأمثل لها[71] .

**د. <u>في مجال الصناعة:</u>**

–وضع برامج مشتركة تضمن الاندماج في المجال الصناعي و ذلك بالتنسيق مع مختلف السياسات القطاعية و العمل على استحداث صناعات خاصة التكاملية منها و توسيع المشاريع القائمة وطنيا و ثنائيا ذات الجدوى الاقتصادية لتصبح مشاريع اتحادية مغاربية

– التركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة في دول الاتحاد و على الصناعات التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي في أهم المواد الأساسية و الاهتمام بالصناعات المستقبلية و الصناعات النسيجية في تونس و الجزائر و المغرب و كلها متقاربة من حيث القدرة التنافسية[72] .

[71] عبد الحميد ابراهيمي , مرجع سبق ذكره , ص 359 .

[72] مصطفى الفيلالي , مرجع سبق ذكره ص 61 .

**هـ. في مجال النقل و المواصلات:**

تنفيذ البرامج التي ترمي الى ربط بلدان المغرب العربي و تكثيف شبكات النقل البري و الحديدي و الجوي و البحري و شبكات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و مشروع الشركة المغاربية للطيران و التي وضع قانونها الأساسي منذ عام 1975 م[73] .

**و. في المجال التجاري و المالي و النقدي:**

– العمل على وضع تشريعات و انظمة موحدة لتنمية الصادرات و القيام بالاستيراد و ضبط اطار عام للمنافسة السليمة و التنسيق بين سياسات الأسعار و الدعم و توحيد المواصفات.

– تنسيق السياسات و الانظمة في المجال الضريبي و المحاسبي و الرقابة على الصرف في مجال الاستثمار و التامين و إعادة التامين و النقد قصد الوصول الى أنظمة موحدة لهذه اليادين.

–تعميم المعلومات و تكثيف التشاور بين دول الاتحاد، خاصة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية بهدف دعم المواقف تجاه المؤسسات المالية الدولية.

– تعميم اتفاقيات الفع الثنائية بين المصارف المركزية مع تسديد المدفوعات كما كانت صيغها و استعمال العملات الوطنية اكثر ما يمكن بلدان المغرب العربي و الإعداد لإنشاء عملة مغاربية موحدة.

و لتحقيق المشروع التكاملي لدول الاتحاد في مختلف هذه المجالات وزع العمل على اربعة قطاعات حيوية و هي: الامن الغذائي، الاقتصاد و المالية، البنية الاساسية و الموارد البشرية، تركز عمل اللجان الوزارية المتخصصة و مجالسها الوزارية القطاعية المرتبطة بهذه الأهداف بالسعي في مرحلة أولى إلى وضع الأطر القانونية و الاتفاقيات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف بالإضافة إلى تشكيل عدد كبير ما فرق العمل الفنية عهد اليها دراسة النواحي الفنية و العملية للتقدم في هذه المجالات .

أما فيما يتعلق بآليات و متطلبات تنفيذ هذه الاستراتيجية، فقد أوصى مجلس رئاسة الاتحاد في دورته الثالثة (مارس1991) بما يلي:

الإسراع في إنشاء الهياكل و المؤسسات الاتحادية و اعطائها الدعم اللازم لتحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي و احداث الاجهزة اللازمة للمراقبة الادارية و المالية و الفنية قصد ضمان حسن التنفيذ.

- تشجيع المبادلات الخاصة للمساهمة في تحقيق الاندماج بين دول الاتحاد و منح المعاملون الوصية للمتعاملين الاقتصاديينفي القطاعين العام و الخاص لكل بلد من البلدان الاخرى و تقديم التسهيلات

[73] Rida Salah Eddine .**la coopération économique entre les pays du maghreb** .arabie saoudite : banque islamique de développement 1985 . p 19 .

الضرورية للقيام بدور هام للمساهمة في دعم تنمية و بناء الاتحاد.

تعمل كافة الأجهزة الاتحادية كل فيما يخصها على تنفيذ البرامج و الخطط التنموية وفقا لاستراتيجية التنمية المشتركة و تقديم النتائج التي توصلت إليها و اقتراح الحلول الملائمة لما قد يواجهها من صعوبات[74]. كما أن موقع بلاد المغرب جعل منها منطقة استقطاب حضاري

و تنافس دولي فهي دوما عرضة للضغوط الخارجية و هذا ما جعل من المغرب العربي يكتسب أهمية قصوى و بعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية و العلاقات الدولية[75] .

و لكن الملاحظ أن أغلب أجهزة الاتحاد إن لم نقل جميعها فهي مجرد هياكل صورية

و مناسباتية لم ترقى إلى مرحلة التفعيل و الخروج من ....القطرية و الخلافات الداخلية خاصة لدى الأنظمة السياسية الحاكمة في غياب التنسيق و البحث عن الحلول الواقعية و التي تضع المصالح المشتركة للتكامل المغاربي من أولوياتها في عالم لا وجود فيه للضعيف و لا يعترف بالانعزالية .

اعتمدتاللجنة الوزارية المتخصصة في مجال الاقتصاد و المالية في عملها على خمسة مجالس وزارية قطاعية و هي:[76]

-المجلس الوزاري المكلف بالمالية و النقد.

-المجلس الوزاري المكلف بالصناعة.

-المجلس الوزاري المكلف بالتجارة.

-المجلس الوزاري المكلف بالطاقة.

-المجلس الوزاري المكلف بالسياحة و الصناعات التقليدية.

و منذ تنصيبها في 1990 و الى غاية مارس2002 عقدت احدى عشرة دورة عادية وواحدة استثنائية [77] و باعتبار التعاون الاقتصادي و صولا الى التكامل الاقتصادي كان من بين اهم اهداف اتحاد المغرب العربي فقد قطعت هذه اللجنة مراحل متقدمة فيما يخص الاعداد للانطلاق الفعلي للتكامل الاقتصادي المغاربي في اطار ما تم الاتفاق بشأنه لقيام وحدة حكومية بين دول الاتحاد و اقرار استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة و ذلك تنفيذا لما ورد في برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه في 17 فبراير 1989.

---

[74] اتحاد المغرب العربي , مرجع سبق ذكره , ص 325 .

[75] ناصر الدين سعيدوني , **الجزائر منطلقات و آفاق , مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية** , بيروت , دار المغرب الإسلامي , 2000 , ص 411 .

[76] اتحاد المغرب العربي , مرجع سبق ذكره , ص 326 .

[77] وزارة الشؤون الخارجية , المديرية العامة للبلدان المغربية , مديرية اتحاد المغرب العربي , محاضر دورات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد و المالية .

و لتحقيق هذه الاستراتيجية اعدت اللجنة عددا من الاتفاقيات و اعتمدها فيما بعد مجلس الرئاسة منها ما دخل حيز التنفيذ و منها ما ينتظر ذلك و يمكننا الاشارة اليها حسب القطاعات كمايلي:

**قطاع المالية و التجارة:**

و تم فيه تسجيل النتائج التالية:

✓ **الاتفاقيات و الوثائق:**

-الاتفاقيات المتعلقة بترقية و حماية الاستثمار و الموقعة في قمة الجزائر (جويلية 1990)، دخلت حيز التنفيذ في 1993 و هذا بعد مصادقة اخر دولة عليها و هي المغرب[78].

-الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي و ارساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل (الجزائر، جويلية1990) دخلت حيز التنفيذ منذ جويلية 1993[79] .

-الاتفاقية التجارية و التعريفية، وقعت في الدورة الثالثة لمجلس رئاسة الاتحاد (راسلانوف،مارس1991) و لم تدخل حيز التنفيذ لعدم مصادقة المغرب عليها[80] .

-اتفاقية إنشاء المصرف المغربي للاستثمار و التجارة الخارجية، وقعت في الدورة الثالثة لمجلس الرئاسة[81].

وعلى الرغم من مصادقة اربع دول عليها ما بين 1992و 1993 و ايداع وثائق المصادقة لدى الأمانة العامة للاتحاد فان المغرب لم يصادق عليها إلا سنة 2002 و أودع وثائق المصادقة[82] لدى الأمانة العامة في 23 أبريل 2002، مما أعطى دخولها حيز التنفيذ لمدة عشرية من الزمن.

و ما يلاحظ من الناحية السياسية أن المملكة المغربية تضع خلافها مع الجزائر حول القضية الصحراوية ذريعة تستعملها كل مرة للتنصل و عدم الوفاء بالتزاماتها في شكل من أشكال المراوغة

و تأجيل الحسم في مواقفها الرسمية .

الوثيقة المتعلقة بالاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة لتكوين الوحدة الاقتصادية، وقعت في الدورة الثالثة لمجلس الرئاسة[83] و تتضمن على:

- قيام منظمة التبادل الحر قبل نهاية 1992.

---

[78] حول مضمون الاتفاقية يراجع نص الاتفاقية في الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي , نتائج أعمال الدورات الست الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي , ص ص86-98 .

[79] نفس المرجع السابق ذكره , ص ص99-130 .

[80] الاتفاقية المتعلقة بترقية الاستثمار , المرجع السابق ذكره , ص ص219-230 .

[81] نفس المرجع السابق ذكره , ص ص207-217 .

[82] طبقا للبرقية الواردة من الأمانة العامة للاتحاد بالرباط إلى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بتاريخ: 2002/04/25 .

[83] الأمانة العامة , المرجع السابق ذكره , ص ص321-325 .

- قيام الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995.
- اقامة السوق المغربية قبل سنة 2000.
- الوحدة الاقتصادية.

و نظرا للتأخر المسجل في اقامة اول مرحلة اي منطقة التبادل الحر، دعا مجلس رئاسة الاتحاد في دورية خامسة (نواكشط 1992) اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد و المالية لاتحاد الاجراءات و الترتيبات التقنية المتصلة بالإعلان عنها و الاستعداد الجيد لباقي المراحل[84].

و إدراكا منه لما تمثله منطقة التبادل الحر من خطوة هامة على درب الوحدة الاقتصادية المنشودة اعتمد مجلس الرئاسة في دورته السادسة بتونس( ابريل1994) بخصوص قيام منطقة التبادل الحر يحدد الترتيبات العملية لقيام هذه المنطقة بصفة تدريجية بحيث تمثل كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي مع إمكانية توسيعها الى مجالات اخرى بما في ذلك قطاع الخدمات، و التوصية بتكوين فريق عملإعداد الاتفاقية المغاربية لإنشاء منطقة التبادل الحر و وضع الوثائق الازمة لإنشائها و متابعة الدراسات في هذا المجال[85].

تبقى الدول المغاربية بعيدة كل البعد عن تحقيق و إنشاء منطقة للتبادل الحر و هذا ما يعكسه الإبقاء على الحدود البرية بين الجزائر و المغرب الأقصى مغلقة و تبادل التهم و الأسباب كما أن بعض الدول المغاربية كتونس و المغرب تفرض تأشيرة الدخول على المواطن الجزائري حتى و لو كان من جنسية أخرى بحجة حفظ الأمن الداخلي و خوفا من تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية التي أصبحت في زمن العولمة لا تعترف بالحدود التقليدية .

و وفق التوجه الجديد لمبادئ تحرير التجارة الدولية، اعدت في هذا الصدد الامانة العامة مشروع اتفاقية مغاربية موحدة للتبادل الحر، تنتظر اكثر من عشرية من الزمن عرضها على مجلس رئاسة الاتحاد.

و نظرا للركود الذي غرفته مؤسسات الاتحاد منذ1995 و معها الاستراتيجية المغاربية المشتركة للتنمية فقد جدد مجلس وزراء خارجية الاتحاد في دورته السادسة و العشرين المنعقدة بالرباط في10 فبراير 2007 دعوته فريق العمل المكلف باستعمال مشروع اتفاقية منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد و اعداد دراسة حول انشاء مجموعة اقتصادية مغاربية و اعداد العناصر المرجعية لدراسة حول انعكاسات منطقة التبادل الحر المغاربية على اقتصادات الدول الأعضاء على ان تتولى الامانة العامة الاشراف علىإنجازها[86].

---

[84] البيان الختامي الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الخامسة في: الأمانة العامة البيانات الختامية الصادرة عن مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي , 1999 . ص 50 .

[85] المرجع السابق ذكره , ص ص61-70 , و الإعلان الخاص بقيام منطقة للتبادل الحر في نتائج أعمال دورات مجلس الرئاسة , ص 587 .

[86] محضر اجتماع الدورة 26 لمجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي .

أما فيما يخص المرحلة الثانية ( الوحدة الجمركية) فقد أعدت مديريات الجمارك المغاربية سنة1995 تنسيقية مغاربية واحدة استعدادا لتنفيذ المرحلة الثانية، كما تم في نفس السنة الاتفاق على انشاء مجلس مغاربي للتعاون الجمركي بهدف استكمال مشروع الوحدة الجمركية، و ما زال ينتظر إلى غاية اليوم عرضه على مجلس رئاسة الاتحاد للمصادقة عليه[87].

إن المفارقة التي يمكن استنتاجها هي أن الخلاف بين الجزائر و المغرب الأقصى ضل في كل مناسبة يعرقل مسيرة الاتحاد المغاربي و أدى إلى تجميده عام 1994 , فقد تم تبادل التهم بين البلدين حول تمويل الجماعات المسلحة في الصحراء الغربية حدث على إثرها طلب ملك المغرب بتجميد مؤسسات الاتحاد مؤقتا إلى حين تصفية المشكل مع الجزائر ثم ما لبث المؤقت أن أصبح دائما
حتى يومنا هذا .

و تأكيدا على أهمية الاستثمار وتهيئة كل الموارد المتاحة لفائدة المشاريع المغاربية، فقد أقر مجلس الرئاسة في دورته الثالثة انشاء مصرف مغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية براس مال قدره 500مليون دولار و هذا المصرف الذي لم يرى النور الى غاية اليوم.

و المهم في هذا المجال هو دخول الاتفاقية المغاربية لتشجيع و ضمان الاستثمار، حيز التنفيذ في 14جويلية 1993، فضلا عما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية و قانونية و قضائية مختلفة فإنها تحتوي على قاعدة ذات اهمية في اتجاه عولمة الاقتصاد الدولي و تتمثل فب تطبيق المعاملة الوطنية على المستثمر المغاربي[88].

- ✓ **<u>دراسة و تحضير البروتوكولات التطبيقية التالية:</u>**
  - البروتوكول المتعلق بشهادة المنشأ.
  - البروتوكول المتعلق بالبضائع المحررة من القيود غير الجمركية.
  - البروتوكول الخاص بالرسم التعويضي الموحد.
  - البروتوكول الخاص بالتدابير الوقائية.
- ✓ **<u>اعداد الدراسات التالية في مجال المالية و النقد و العرض:</u>**
  - دراسة حول السياسات النقدية.
  - دراسات حول الرقابة المصرفية و قابلية تحويل العملات المغاربية فيما بينها.

[87] محمد عمامو , **حصيلة العمل المغاربي منذ قيام اتحاد المغرب العربي (1998-1989)**, مداخلة في: الملتقى العام للمنظمات و الأحزاب السياسية في المغرب العربي , طرابلس , 10 جوان 1998 .

[88] هذا ما نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية حيث جاء فيها

- دراسة حول التشريعات المصرفية و المراقبة المصرفية.
- دراسة حول انظمة الاصدار النفطية النقدية.

### 1. في قطاع الصناعات:

أسند الى المجلس الوزاري المكلف بقطاع الصناعة دراسة و ترقية التعاون المغاربي في الميدان الصناعي بإعداد استراتيجية مشتركة قصد التنسيق و ذلك بالتركيز على[89]:

- الصناعات الخاصة بالاكتفاء الذاتي في مادتي التغذية و الادوية.
- الصناعات التي تستعمل الموارد الأولية المحلية.
- الصناعات الهيكلية لرفع نسبة الاندماج.

و اسنادا لذلك فقد كلف بإعداد مجموعة من الدراسات لمشاريع مؤسسات مشتركة و مراكز و معاهد تختص بخمس أولويات و هي[90]:

- مكررات الحديد الخام.
- الاليات و العزول الصناعية.
- الصابون.
- الطوب الحراري.
- الدليل الصناعي في مبدا الصناعات النسيجية.

### 2. في قطاع الطاقة:

قام المجلس الوزاري المكلف بالطاقة و اللجان الفرعية القطاعية التابعة له بإنجاز الدراسات التالية:

-ثلاث دراسات حول الطاقات المتجددة في المغرب.

-دراسة حول تخطيط شبكة الكهرباء.

-دراسة حول الوضعية الطاقوية في الطول المغاربية.

كما قام بتجديد عدة مشاريع يمكن انجازها بالتعاون المشترك، حظي البعض منها بالدراسة الاولية و هي:

- وحدة خلط الزيوت.

---

[89] بخوش صبيحة , مرجع سبق ذكره , ص 334 .

[90] نفس المرجع السابق , ص ص335-336 .

- شبكة محطات التوزيع.
- معالجة الزيوت المستعملة.
- شركة الصيانة الصناعية.

### 3. في مجال البنية الأساسية:

و اعتبارا لكون أي عمل اندماجي جهوي ينبغي أن تسندهبنية أ ملائمة تضمن التواصل و التنمية و قدرا ميسورا من التطور و التكامل و المردودية، فقد أسند إلى اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية اعداد الدراسات و الأطر القانونية حسب القطاعات:

#### أ. قطاع الطرق و الأشغال العمومية:

تم في هذا المجال الاتفاق على انجاز مجموعة من المشاريع المغاربية الكبرى من بينها:

- طريق الوحدة المغاربية (السيار):

استجابة لمتطلبات النقل بين دول المغرب العربي، و تحسين شبكتها الطرقية تقرر في الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة الاتفاق على انجاز طريق سيار يربط بين عواصم دول الاتحاد على مراحل

و كلف المجلس الوزاري للتجهيز الاشغال العمومية بدراسة المشروع.

يبلغ طول هذا الطرق حوالي 700كلم و يمتد من قرية مساعد بالحدود الليبية المصرية الى مدينة نواكشوط الموريتانية مرورا بالأراضي الصحراوية و يتوقع انجازه نهائيا في غضون سنة 2020[91].

و كنتيجة للجهود التي قامت بها الدول المغاربية فقد استفاد المشروع من حصة مالية تقدر ب1.7 مليون دولار تقد بها الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي و الاجتماعي، كمساهمته لإنجاز الدراسة الشمولية الاقتصادية للمشروع.

- شبكة الطرق المغاربية :

يندرج هذا المشروع ضمن البرامج التنفيذية التي اقر بها مجلس الرئاسة في دورته الاولى بتونس

و يتمحور حول تجهيز و تطوير شبكة الطرقات المغاربية و التي تتكون من الطرق الرئيسية التي تربط دول الاتحاد ببعضها البعض و بالوطن العربي و افريقيا و اروبا.

- استعمال شبكة الطرق الموريتانية:

[91] يدخل إنشاء الطريق السيار شرق غرب بالجزائر ضمن المشاريع الخاصة بشبكة الطرق المغاربية .

خلال دورتها الاولى (مارس 1990 ) اوصت اللجنة البنية الأساسية العمل على مساعدة موريتانيا على استكمال شبكتها الداخلية، و تم تنسيق الجهود مع الامانة العامة قصد تعبئة الموارد المالية للدراسة و تم الحصول على التمويل لدراسة الجزء الرابط بين إطارازوارات في اطار التعاون مع البنك الإفريقي للتنمية.
إلا أن جميع هذه المشاريع لم ينجز أغلبها و ظلت حبيسة البروتوكولات و توصيات مختلف الدورات المتعاقبة لوزراء القطاعات المعنية للدول المغاربية .

- المقاولات و مكاتب الدراسة:

خلال دورتها الاولى اوصب لجنة البنية الأساسية بإعطاء الافضلية للشركات و المقاولات و المكاتب الاستثمارية المغاربية للقيام بأعمالالدراسات و تنفيذ المشاريع بأقطار الاتحاد المغاربي، و من أهم المنجزات في هذا القطاع اعداد مشروع نظام موحد للصفقات العمومية اكد عليه مجلس الرئاسة في دورته الرابعة، و توج باتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز و الاشغال العمومية التي صادق عليها مجلس الرئاسة في دورته الخامسة، و لم تدخل حيز التنفيذ الى غاية اليوم بسبب عدم مصادقة الدول عليها[92].

**ب. <u>قطاع الموارد المائية و الري:</u>**

نظرا لأهمية هذا القطاع فب الاقتصاديات المغاربية فقد تم الاتفاق على انشاء مجلس مغاربي للمياه مكلف بوضع استراتيجية تهدف الى ترشيد استغلال المياه و متابعة تنفيذها على مستوى الدولالمغاربية، و هذا بناء على توصية المجلس الوزاري للتجهيز و الاشغال العمومية المقدمة الى اللجنة الوزارية المختصة خلال دورتها السابعة ( تونس في 30 سبتمبر 1993) كما تم الاتفاق على إنشاء مركز مغاربي لرصد المعلومات المائية.

**ج. <u>قطاع النقل:</u>**

في مجال تطوير وسائل النقل بأنواعه و تيسير حركة النقل بين دول التحاد ،تم الاهتمام بالنقل البري و السككي و البحري و الجوي وفق خصوصية كل نمط ،فأعدت بعض الدراسات و اعتمدت اتفاقية ذات العلاقة بهذا القطاع.

-في مجال النقل السككي تم تحديد برنامج للتعاون المغاربي اشتمل على:

-استكمال شبكة السكة الحديدية بين نواكشوط و طبرق و الشروع في انجاز الجزء الرابط بين صفاقس و طرابلس.

[92] بخوش صبيحة , مرجع سبق ذكره , ص 336 .

– إعداد الدراسة الاولية للقطاع المغاربي ذو السرعة العالية و هدف هذا المشروع الى قطع المسافة بين الدار البيضاء و تونس عبر الجزائر في مدة لا تتجاوز 8ساعات.

أما في مجال النقل البري فقد توج العمل المغاربي المشترك في هذا المجال بإبرام الاتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين و البضائع و العبور ،حيث تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الرئاسة للاتحاد خلال القمة– الثانية (الجزائر جويلية 1990) و دخلت حيز التنفيذ فب 14 جويلية1993 و في مجال النقل دائما أبرمت الاتفاقية الخاصة بالاعتراف المتبادل لرخص السياقة و صادق عليها مجلس الرئاسة خلال القمة الخامسة (نواكشط 11 نوفمبر1992)[93].

و في مجال النقل البحري كلف المجلس الوزاري للنقل بالعمل على استكمال الدراسة التقنية و الاقتصادية اللزمة لتأسيس الشركة المغاربية للنقل البحري و هذا بناء على قرارات مجلس رئاسة الاتحاد في دورته العاديةالثالثة، كما كلفت اللجنة الشركات المغاربية للملاحة بدراسة سبل دعم التشغيل المشترك للخطوط البحرية المغاربية، و توج التعاون في مجال البحرية التجارية بإبرام اتفاقية في ميدان البحرية التجارية صادق عليها مجلس الرئاسة في دورته الثالثة و لم تدخل حيز التنفيذ لعدم مصادقة الدول عليها. و شكل موضوع النقل الجوي العديد من الدراسات من قبل الاطراف المغاربية المعنية بغية تكثيف التعاون و التكامل في هذا المجال،لاسيما من خلال دراسة امكانية توحيد الفضاء الجوي المغاربي
و دراسة جدوى انشاء شركة خطوط جوية مغاربية الى جانب التباحث بشان الانظمة المستقبلية للملاحة الجوية،ولكن ولا اتفاقية في هذا المجال وقعت.

إلا أن جميع هذه الاتفاقيات ظلت حبرا على ورق و ساهم تعطيلها أحيانا و عدم المصادقة عليها من طرف جميع الدول المغاربية في عرقلة البناء المغاربي و جعلته يتوقف عن اللحاق بركب الأمم المتقدمة [94]

## المطلب الثاني: نتائج التكامل الاقتصادي المغاربي:

و قصد التعرف على ما تحقق من نتائج تكاملية رغم ما اعترض تحقيقها من معوقات حالت دون الوصول إلى الأهداف المنشودة , و بغية تسليط الضوء على التجربة التكاملية المغاربية نستعرض الفروع التالية :

### الفرع الاول: وضعية الاتفاقيات:

[93]بخوش صبيحة , مرجع سبق ذكره , ص ص338-339 .

[94]رقية بلقاسمي , **التكامل الإقليمي المغاربي , دراسة التحديات و الآفاق المستقبلية** , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية , غير منشورة , جامعة بسكرة , 2011 , ص 121 .

إلى غاية اليوم لم يتم التصديق على الكثير من الاتفاقيات المبرمة بين بلدان اتحاد المغرب العربي ما بين 1990-1994 بل ان المصادق عليها لم تدخل حيز التنفيذ.

يبدو أن اتحاد المغرب العربي رسم الخطوط العريضة للاستراتيجية التنمية و دعمها ببعض الاتفاقيات الضرورية للإنجاز و هذا قبل الاوان، حيث كان هناك اختلاف في التوجه الاقتصادي و تباينات كثيرة في مستوى التنمية مما افضى الى تأجيل تنفيذ الاستراتيجية.

فمن بين 37 اتفاقية في مختلف المجالات تم التصديق على 6 اتفاقيات و هي[95]:

-الاتفاقية المتعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية.

-الاتفاقية المتعلقة بالحجز الزراعي.

- الاتفاقية المتعلقة بتفادي الازدواج الضريبي.

- الاتفاقية المتعلقة بأنشاء المصرف المغاربي للتجارة الخارجية.

- الاتفاقية المتعلقة بالنقل البري.

-الاتفاقية المتعلقة بتشجيع الاستثمارات.

و يمكن أن تعزى المصائب التي تواجه تنفيذ الاتفاقيات التجارية و الجمركية بين بلدان المغرب العربي إلى استمرار التدابير المقيدة لحركة التجارة فيما بين البلدان مثلا لتراخيص التقنية الادارية المسبقة الخاصة بإعفاء الواردات من الرسوم الجمركية و الرسوم التعويضية و بعض الضرائب ذات الأثر المماثل و قد أعاق هذا الوضع و أضر بحد كبير بتنفيذ الاتفاقيات و من ثم عملية التكامل و الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للاتحاد المغاربي[96] .

و لذلك اصبح البديل هو التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقيات التجارية و الجمركية الثنائية، و صارت الاتفاقيات التجارية و الجمركية التي تم التوقيع عليها بين بلدان المغرب العربي ،و تنص على التزام الطرفين المتعاقدين بالعمل تدريجيا على انشاء منطقة تجارة حرة قبل عام 2000[97].

---

[95] نور الدين حامد و شيرين عيسى , مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة

[96] Fathallaqualatlou**, apresbarcelone le maghreb est nécessaire** , France . l'armattan , 1996, p 144 .

[97] للمزيد من التفاصيل حول وضعية الاتفاقيات يراجع : **هيئة الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية لإفريقيا , مكتب شمال إفريقيا , تقرير عن حالة التعاون و التكامل الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا , الجوانب التجارية** , المغرب , ماي 2003 , ص ص3-4 .

و إزاء هذه المصاعب قام وزراء التجارة لدى اتحاد المغرب العربي في الدورة السابعة للمجلس سنة 2001 بالتوقيع على بروتوكول اتفاق تجاري يتعلق بوجه خاص بإنشاء منطقة تجارية حرة و اتحاد جمركي على مستوى بلدان الاتحاد.

الواقع أن النظام القانوني القائم بين بلدان المغرب العربي نظام عفا عليه الدهر و اصبح متآكلا بسبب التحولات العميقة الي شهدتها النواة الاخيرة على جميع المستويات،كالانتقال الديمقراطي الذي شهدته الدول المغاربية كالجزائر و تونس , و الجدير بالذكر أن هذا التوجه للدول المغاربية صوب التكامل إنما كان لدوافع و عوامل خارجية الدور الأكبر في ظهوره و انبعاثه , و هنا نكون بصدد الطرح المؤسس الليبرالي الجديد , و لذلك فان قيام منطقة حرة تجارية لبلدان المغرب العربي يتطلب تنقيح هذا النظام القانوني.

أما مشروع الاتحاد الجمركي ، فقد قبله المشاركون بشرط البدء بمشروع انشاء منطقة التجارة الحرة التي تعتبر خطوة تقنية و عملية تم الشروع فيها بالفعل عن طريق انشاء مناطق مماثلة بموجب اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة بين المغرب و تونس و ليبيا.

و أثناء الاجتماع الحادي عشر للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد و المالية الذي انعقد في مارس2002 بطرابلس تم اقتراح اتفاقية جديدة خاصة بإنشاء منطقة حرة مغاربية لتحل محل الاتفاقية التجارية الجمركية[98].

**الفرع الثاني: الإنجازات**

بالرغم من الجهود المبذولة خلال العقود الثلاثة السابقة من قبل اقطار المغرب العربي لتحقيق معدلات كبيرة للتنمية فإنها لم تستطع تحقيق نتائج تذكر على المستوى القطري ،اذ ما زالت اقتصادياتها تعتمد على تصدير المواد الخام باستثناء تونس، و يؤدي ذلك بطبيعة الحال الى اعتبار اقتصادياتها تابعة و عرضة لمتغيرات دولية و ليست في نطاق سيطرتها.

إن مستوى الناتج المحلي الاجمالي و معدلات زيادته السنوية يعطي دلالات و مؤشرات على ضعف الكفاءة والانتاجية سواء بالنسبة لليد العاملة او راس المال، او لعملية المزج و التنظيم اللازمة لدفع حركة التنمية المستدامة و التوصل إلى البحث التفصيلي لكل واحد من قطاعات الإنتاج[99].

و يمكن التعرض لأهم الإنجازات المحققة في كل قطاع على حدى.

[98] نورالدينحامدوشيرينعيسى , مرجع سبق ذكره , ص 158 .

[99] مصطفى الفيلالي , مرجع سبق ذكره , ص ص60-61 .

أ. **المناجم و المحروقات:**

لم يحقق هذا القطاع أي تقدم في تسجيل مشاريع خلال الفترة السابقة لتأسيس الاتحاد المغاربي ما عدا خط الغاز الرابط بين الجزائر و ايطاليا عبر تونس، فان الوضع بعد ذلك لم يتحسن كثيرا ، ففي فبراير 1989 تم التوقيع بين الجزائر و المغرب على اتفاقية تسجيل مشروع انجاز خط للغاز بين حاسي الرمل و طنجة لتصدير 12 مليار م$^3$ من الغاز الجزائري الى اروبا سنويا منها 2.5مليار م$^3$ للمغرب.

كما ينجم عن هذا التقارب الثنائي محاولة خلق الانسجام و التنسيق بين السياسات الوطنية للبلدان المغاربية في مجال الصناعة البترولية بهدف[100]إنجاز سوق مشتركة للطاقة و منذ 1990 الى يومنا هذا لم يتحقق هذا المشروع , و ذلك بسبب أحداث الجزائر عام 1992 و تعطيل كل المشاريع ليس فقط في مجال الطاقة و لكن في التكامل و الوحدة المغاربية ككل[101] .

ب. **الصناعة:**

بعد تأسيس اتحاد المغرب العربي و تنسيق استراتيجية التكامل تدور اساسا حول تحرير المبادلات التجارية ( خلق منطقة التبادل الحر و الجمركي) و الذي ادى إلى إهمال الهيكلية و تهميش هياكل الانتاج الصناعي و الزراعي و مانجم عنه من تجميد مجهودات التكامل المغاربي في الوقت الذي كان لا بد فيه من تحريكه و الاسراع به لصالح بلدان المنطقة[102].

و ما دامت المقاربة المتفق عليها تنطلق من التكامل بالسواق كان من المنطق و المتوقع ان تتعثر المسيرة الكاملة التي طالما حلمت بها دول الاتحاد.

ج. **النقل:**

استفاد هذا القطاع على عكس القطاعات الأخرى خلال منتصف الستينات من مجهودات كثيفة و منظمة بين البلدان الثلاث(الجزائر، تونس، المغرب) قصد تحسين سهولة تنقل الاشخاص و البضائع في المنطقة حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات خاصة بالسكة الحديدية و لكنها جمدت في سنة 1975 بعد الأزمة الجزائرية المغربية[103].

---

[100]عبد الحميد ابراهيمي , مرجع سبق ذكره , ص 347 .

[101]المرجع السابق ذكره , ص 360 .

[102]عبد الحميد ابراهيمي , مرجع سبق ذكره , ص 353 .

[103]مصطفى الفيلالي , مرجع سبق ذكره , ص 60 .

و مع إعادة تفعيل التعاون المغاربي في سنة 1990 قرر وزراء نقل دول الاتحاد انشاء شركة جوية ، و شركة مغاربية للنقل البحري، بإعادة المشروعالمجمد منذ1975 , كما قرر مجلس Air Maghrebمشتركة وزراء التجهيز و الاشغال العمومية لاتحاد المغرب العربي انجاز الطريق السيار شرق غرب تصل البلدان الخمسة بعضها ببعض و توحيد المقاييس التقنية لكل طرق بلدان اتحاد المغرب العربي.

إن استحالة انطلاق مشاريع النقل بين البلدان المغاربية توضح جيدا العطب المزمن في التكامل المغاربي.

هذه الأهمية التي يتمتع بها النقل و المنشآت القاعدية التي تعتبر سندا و عاملا رئيسيا في تكثيف نشاطات التبادل و التعاون بين الدول في مجال السلع و الخدمات و الاشخاص و رؤوس الاموال على حد سواء ، لذلك فنجاح التعاون و التكامل المغاربي يتطلب القضاء نهائيا على الثغرات الموجودة في وسط الشبكات الوطنية و الجهوية ، و التي تعتبر العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية سواء اكانت وطنية أو جهوية104.

**الفلاحة:**.د

نظرا لأهمية هذا القطاع في عملية التنمية فقد اعتمد مجلس الرئاسة في دورته الثانيةالجزائر،جويلية1990' اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الزراعية و اقامة سوق فلاحية مشتركة بغرض الحد من التبعية الغذائية التي اخذت تتفاقم مع التزايد المستمر للسكان، غير ان الواقع اثبت ولا اجراء واحد ذو انعكاس ايجابي على القطاع الزراعي تم اتخاذه، بل ان كل تلك الجهود التي بذلت مثل انشاء افواج عمل تتكفل بالتنمية الزراعية، المياه، الثروة السمكية ،الصناعات الغذائية، سرعان ما ركنت للجمود, رغم أن الجزائر و تونس و المغرب قامت بدراسة وسائل إنجاز جهوية للزراعة و التسويق[105] .

غير أن عدم الاهتمام بالتخصص في الميادين الزراعية و قلة التجارة البينية في ما تزخر به البلدان المغاربية من ثروات فلاحية و أرض خصبة واسعة يرهن أمنها الغذائي و اللجوء للاستيراد و عدم الاكتفاء الذاتي خاصة في المواد الأساسية كالقمح و الخضر و الفواكه و غيرها .

---

بدعيدة عبدالله , **العوامل الفاعلة في تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي** , مداخلة في ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي , الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين 104 , الجزائر , 10-11 جوان 2000 .

[105][105]عبد الحميد ابراهيمي , مرجع سبق ذكره , ص 355 .

**الفرع الثالث: التجارة البينية.**

إذا كانت مجمل القطاعات الاقتصادية لم تعرف تطورا أو إنجازات تذكر في اطار الحركية الجديدة لاتحاد المغرب العربي فإن السبب في ذلك لا يعود للتعثر الذي عرفه الاتحاد منذ1994 و انما لكون المقاربة أصلا كانت قائمة على التكامل عبر الاسواق و ليس التكامل الهيكلي أي تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية , إذ يبقى تحليل التجارة المغاربية البينية أحسن دليل على مدى نجاعة هذه المقاربة.

**جدول رقم 02 : هيكل الصادرات للدول المغاربية الثلاث للفترة من 1993-1998. الوحدة (%).**

| الدول | السنوات<br>هيكل الصادرات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | المحروقات . | 95.2 | 96.1 | 94.9 | 93.5 | 96.3 | 96.4 |
| | المنتجات الزراعية , الصيد و المياه و الطاقة . | 0.7 | 1.0 | 0.9 | 0.6 | 0.2 | 0.3 |
| | المعادن و الصناعة الحديدية و الميكانيكية. | 1.0 | 0.9 | 1.4 | 1.3 | 1.1 | 0.9 |
| | المنتجات النسيجية و الجلدية و الخشبية و البلاستيكية و التبغ. | 2.9 | 1.7 | 2.6 | 4.4 | 2.2 | 2.1 |
| تونس | النسيج و الألبسة و الجلود. | 47.2 | 47.6 | 49.9 | 51.1 | 48.7 | 50.5 |
| | المنتجات الطاقوية , المناجم , الفوسفات و مشتقاته . | 21.6 | 19.2 | 18.5 | 22 | 19.9 | 17.2 |
| | منتجات أخرى : كهربائية حرفية ميكانيكية . | 19.5 | 20.2 | 21.6 | 19.4 | 20.3 | 22.7 |
| المغرب | المنتجات المعدنية الخام و الفوسفات و الزنك و الأسمدة و حمض الفوسفات و المنتجات النهائية للتجهيز الصناعي . | 64.7 | 64.5 | 65.1 | 66.9 | 71.8 | 53.8 |
| | المنتجات الغذائية , المشروبات التبغ , المنتجات البحرية. | 29.8 | 29.5 | 28.6 | 27.7 | 22.1 | 42.7 |
| | الطاقة و مواد التشحيم | 2.7 | 2.1 | 2.2 | 1.6 | 1.9 | 1.5 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Lubrifiant . | | | | | | |
| | المنتجات ذات المصدر النباتي و الحيواني . | 2.8 | 3.9 | 4.1 | 3.8 | 4.2 | 20 |

**المصدر:**

Mohamed B Telemcani, SofianeTahi, NouvellesDynamiques Territorials Les Et Intégration Des Maghreb a L'unionEuropéenne. In: IiternationalConférence On Trade Currency Unions And Economic Integration, Canada : [S.M.E], 2000, P 6.

استنادا إلى معطيات الجدول رقم 03 يمكن ملاحظة أن الجزائر وهي أحد أبرز دول المغرب العربي النفطية وهذا مايعني %ترتكز بنسبة عالية على الصادرات النفطية والتي تجاوزت طيلة الفترة المدروسة نسبة 90 اعتمادها على المواد الأولية الخام في صادراتها، فيحين لاتتجاوز الصادرات من السلع الأخرى التحويلية نسبة 3 % ، أما تونس والمغرب فنجدهما تعتمدان بشكل متوسط مقارنة بالجزائر على الصناعات التحويلية، فلقد سجلتا نسب متصاعدة في هذه الصناعات بلغت بالنسبة لتونس من المنتجات النسيجية ما مقداره 50 % لسنة998 م أما المنتجات الزراعية و الغذائية فلقد سجلت نسب متقاربة خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1994م بـ 13 % وأدنى نسبة سنة1996م بـ 5,7 % ، أما المغرب فلقد مثلت السلع التحويلية من مجمل صادراته نسب متوسطة بلغت أعلى درجة فيها من المنتجات الغذائية ما نسبته 7,42 % عام 1998م.

وتمثل هذه النتائج حصيلة جهود التنمية الفردية ولاشك أن تدني حصة الدول المغاربية في التجارة العالمية إضافة إلى استمرار ارتكاز صادراتها على الموادالأولية يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ومن ثم يضعف من وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي وتهميش دورها على المستوى الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تتصاعد فيه أنصبة مجموعات إقليمية أخرى. .

**الجدول رقم03 : التجارة البينية لدول المغرب العربي لعام 1992م**

**الوحدة : مليون دولار**

| البلد | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | مجموع الصادرات إلى UMA | الصادرات الإجمالية | % الصادرات إلى UMA |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | / | 98 | 278 | 45,8 | 0,2 | 422,1 | 4182 | % 10,09 |
| الجزائر | 89 | / | 36 | 32 | 18 | 175 | 10909 | % 1,60 |
| ليبيا | 47 | 15 | / | 36 | / | 98 | 9740 | % 1,00 |
| المغرب | 67,6 | 53,9 | 126 | / | 2,5 | 250,1 | 5749 | % 4,35 |
| موريتانيا | / | 0,02 | / | 0,36 | / | 0,38 | 507 | % 0,07 |
| الصادرات إلى UMA | 203,7 | 166,92 | 440 | 114,26 | 20,7 | 945,58 | 31087 | % 3,04 |
| الواردات الإجمالية | 679,2 | 8283,1 | 5218,7 | 8440,5 | 581 | / | / | / |
| % الواردات من UMA | % 3 | % 2 | % 8,4 | % 1,3 | % 3,5 | / | / | % 3 |

المصدر : خوني رابح، حساني رقية ، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الإقتصادي. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [ د.م.ن ] : دار الهدى، 2005، ص 419.

نلاحظ من خلال قراءة للأرقام التي في الجدول أن المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي متواضعة لا تتجاوز 3 % من التجارة الخارجية للدول المغاربية، كماأن الجزء الكبير من التجارة يتضمن المواد الغذائية (المنتجات الحيوانية، زيت الزيتون،الحبوب الجافة والخضر ) والمواد الأولية (المنتجات النفطية و الفوسفات)، بعض الموادالصناعية (نسيج، أجهزة وآلات ميكانيكية، أسمدة فوسفاتية، الأجهزة الإلكترونية وبعض أدوات التجهيز).

إن ضعف مستوى المبادلات التجارية بين الدول المغاربية وهيكلتها قليلة التنوع هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة ونوعيتها في مجال التكامل الجهوي في الميدان التجاري وتبين قلة الانسجام الجهوي .

لا ينبغي أن تفضي هذه التطورات إلى الظن بان هناك تقدما قد أحرز بشأن تحسن الميزان التجاري لبلدان اتحاد المغرب العربي فقد بلغ العجز التجاري في سنة 1995 1.5 مليار دولار مقابل فائض مقدر ب6.6 مليار دولار سنة 1990 و فائض اخر سنة 2001 قدر ب 7.03 مليار دولار فهذا الوضع التجاري الذي هو دون المأمول اجمع عليه وزراء التجارة لدى دول اتحاد المغرب العربي في دورتهم التاسعة المنعقدة في 20جانفي 2007، و شددوا على اهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل الاقتصادي و التجاري، و رأى المجلس عن طريق الوزير التونسي ان المبادلات التجارية في اطار التجمعات الاقتصادية بين دول مجموعة أمريكا اللاتينية و % بين دول الاتحاد الأوروبي و 56%تعتبر هامة حيث تقدر ب 60 .% بين دول الساحل الصحراء ، اما اتحاد المغرب العربي فلا تتجاوز تجارتها البينية 3%19

لذلك بحث المجلس مجموعة من المسائل من بينها الاطار القانوني المنظم للمبادلات التجارية و مسألة إقرار تعريفة جمركية موحدة و ذلك تمهيدا لقيام منطقة التبادل الحر المغاربية المرتقبة.

بالإضافة الى بحث اليات تنسيق التجارة المغاربية الى جانب تنسيق المواقف لبلورة موقف مغاربي موحد لطرحه اثناء الاجتماعات الأورومتوسطية و المفاوضات المرتقبة ضمن المنظمة العالمية للتجارة[106].

هذا الوضع التجاري الضعيف أشارت إليه نشرية صندوق النقد الدولي في 13 جويلية1998 حيث جاء على لسان مدير قسم الشرق الاوسط و افريقيا ، ان ازدهار المنطقتين يمر عبر التكامل الاقتصادي بالنسبة اليه فان النمو المسجل بالمنطقة لا يتماشى و قدراتها الحقيقية فمنطقة المغرب العربي سجلت تأخرا كبيرا مقارنة بدول آسيا و أمريكا اللاتينية.

و يضيف قائلا " تقليديا فدول المنطقة لا تتعامل تجاريا مع بعضها البعض و ذلك بسبب الحواجز السياسية و الطبيعية بينها و التي لا تشجع التبادل"، و عليه يؤكد انه اذا ارادت دول الاتحاد تجنب الاثار السلبية التي تنجر عن فاعلية و نجاح الاتحاد الأوروبي و ما عليها الا ازالته و لو بشكل تدريجي العقبات التي تقف في طريق التبادل التجاري فيما بينها[107] , كتسوية المشكلة الصحراوية التي تمثل أحد الهواجس و المصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة[108].

## المبحث الثاني:متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي و فوائده

---

[106] للمزيد من التفاصيل حول دورة وزراء التجارة يراجع : وزراء التجارة في الدول المغاربية – إجماع على تواضع حجم المبادلات التجارية البينية , على الموقع الإلكتروني :www.Alarabonline , تاريخ المراجعة : 2007/05/29 .

[107] – Claude berthonieu– **la propriété des pays du Maghreb pastelles par l'intégration économique régionale** in : R.A.S.J.E.P. n(4/200) , Alger , faculté de droit , 2001 , p 303 .

[108] أحمد مهابه , **مشكلات الحدود في المغرب العربي** , السياسة الدولية , العدد 11 , 1993 , ص ص239-249 .

إن تعميق العلاقات التكاملية المغاربية بصورة مخططة بشكل المدخل المناسب لمستقبل التعاون الاقتصادي المغاربي، و الذي يجب ان يأخذ في الاعتبار امرين هامين هما:
التبادل التجاري و المشاريع المشتركة.

## المطلب الاول: متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي

حتى يتوفر لذلك النجاح لا بد من توفر العوامل الاساسية التالية:

1.لابد من توفر القناعة التامة و الارادة السياسة لدى الانظمة و بأهمية التكامل الاقتصادي و ان عملية التكامل هذه لا يمكن ان تتم بصورة عفوية.
2.لابد ان تكون هناك خطة متكاملة على المستوى المغاربي بحيث تكون امتدادا للتخطيط على المستوى المحلي، و من خلال ذلك يمكن ارساء دعائم للتنمية المغاربية يصبح فيها التكامل عاملا اساسيا في عمليتي التنمية المحلية و المغاربية معا.
3. لابد أن يستند التخطيط المشار اليه ضرورة اقامة المشروعات المحلية و مجموعة اخرى من المشروعات المحلية بل ينبغي ان تكون تلك المشروعات من الحجم الكبير و قادر على ربط القطاعات الانتاجية في الدول المغاربية ببعضها البعض.

و مما لا شك فيه ان نجاح تلك المتطلبات يتطلب اقامة وضع مؤسسي مناسب، فمثلا اقامة مجلس للتخطيط القومي يدخل في عضويته ممثلون من الدول الاعضاء يتمتعون بصلاحيات تمكنهم من اتخاذ قرارات تخطيطية و تنموية على المستوى المغاربي ، كما يمكن له اتخاذ القرارات بشأن السياسات
و الإجراءات الازمة لتدعيم و تسهيل التبادل التجاري وانتقال عناصر الانتاج و غير ذلك من الخطوات المناسبة.

كذلك من المناسب إنشاء مصرف للتنمية المغاربية يساهم في رأس ماله جميع الدول الاعضاء بعمل تمويل المشاريع المشتركة داخل الدول المغاربية[109].

## المطلب الثاني: فوائد التكامل الاقتصادي المغاربي

إن التكامل الاقتصادي المغاربي ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق عدد من الأهداف لعل أهمها:

[109]صبيحة بخوش , مرجع سبق ذكره , ص 340 .

1.**اتساع حجم السوق:**

إن الدارس لاقتصاديات دول المغرب العربي كلا منها على حدة، نجد انها جميعا تعاني من مشكلة صغر حجم السوق، فبعض الدول تتسم بوفرة مالية عالية، اذا قدر نصيب الفرد من انتاج المحلي خلال عام 2007 بحوالي 3290دولار في ليبيا و تونس 2367 دولار، و الجزائر 1661 دولار و المغرب 1250 دولار، في ما نجد ان موريتانيا تعاني من انخفاض في القوة الشرائية حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الى 334 دولار عام 2007[110].

إذ نجد أن الدول المغاربية تشكل سوقا كبيرا ،و من ثم فإن التكامل الاقتصادي سيؤدي الى اتساع حجم السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلدان المغاربية، بما يسمح بالاستفادة من قرارات الحجم و الاستفادة من وسائل الانتاج الحديثة في مجال تخفيض التكاليف.

و من شأن اتساع حجم السوق أن يساعد على الاستخدام السليم للموارد الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية و يترتب كذلك على اتساع حجم السوق في محاربة ظاهرة احتكار مشروع معين لسلعة معينة و التخلص من الآثار السلبية الناجمة عنه.

2. **تدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع الخارج:**

يؤدي التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي الى الرفع من خدماتها التفاوضية في مجال التجارة الخارجية مع الاطراف الاخرى، و بالتالي تعزيز الموقف التفاوضي كتكتل مغاربي في السوق الدولية لاسيما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية و النقل و أسعار بعض السلع الاستهلاكية .

**3.التغلب على ندرة المواد التي تعاني منها بعض الدول المغاربية :**

ينتج عن التكامل الاقتصادي المغاربي التغلب على ندرة المواد التي تعاني منها بعض الدول الاعضاء في الاتحاد، حيث بلغ عدد سكان دول المغرب العربي نحو 77 مليون نسمة سنة 2000 و بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي 1781 دولار، فالتكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية بما سيمنحه من حرية انتقال عناصر الإنتاج سيؤديإلى الحد من ندرتها في بعض الدول، و من ثم وفرتها في البعض الآخر

[110] المحرر الاقتصادي , مرجع سبق ذكره , ص 09 .

و بالتالي الاستخدام الأكفأ لهذه الموارد.

**4.الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات:**

ينتج عن التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية الى الحد من التقلبات الدولية في حصيلة الصادرات لهذه الدول ، كما انه يدعم دول الاتحاد في تعاملها مع الخارج من خلال خلق اقتصاد اكثر تنوعا، و بالتالي اقل اعتمادا على الخارج خاصة في السلع الضرورية الاساسية.

و يحدث هذا الحد من خلال تحرير التجارة البينية بين الدول المغاربية و زيادة حجم المبادلات التجارية فيما من حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد المغاربي[111].%بينها و التي لا تتجاوز 3

5.**تحفيز الاستثمارات :**

يعمل التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية على تحفيز الاستثمارات، سواء الاستثمارات من داخل الدول المغاربية او الاستثمارات الاجنبية و غالبا ما تكون هذه الاستثمارات ذات تكنولوجيات عالية ما ينعكس ايجابا على اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي مجتمعة.

6.**التوظيف:**

و هذا يخلق فرص جديدة للعمل في كافة دول الاتحاد مما يؤدي الى الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول فالتكامل الاقتصادي يعد من انجح الوسائل لحل مشكلة البطالة السكانية، حيث يعمل على اعادة توزيع السكان في دول التكتل و تحسين مستوى المعيشة في دول اتحاد المغرب العربي.

7.**خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية:**

يعد ارتفاع معدل النمو لاقتصاديات الدول المغاربية الهدف الاساسي للتكامل الاقتصادي فهذا الاخير يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ المناسب للتنمية فهو يعمل على التنسيق في السياسات الاقتصادية، كما انه يؤدي الى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية (الطرق، الموانئ، الاتصالات،...الخ) حيث يمكن توظيف هذه المشروعات في المناطق الاقل نموا حتى يمكن تحقيق نمو متكامل و متوازن بين جميع المناطق المغاربية , حيث أن دول الاتحاد تمتد على مساحة شاسعة تقدر ب 468.8 مليون هكتار تتوزع بنسب

[111]صالح صالحي , مرجع سبق ذكره , ص ص10-12 .

متفاوتة بين دول المنطقة مما يستدعي ضرورة العمل على خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية خاصة ما تعلق منها بالأمن الغذائي[112] .

إن الملاحظ و أنه على رغم كل الاتفاقيات التي برمجت منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي لتشجيع حرية تنقل الاشخاص و البضائع و رؤوس الأموال و تبادل المنتجات الفلاحية، الا ان الوضع الاقتصادي لم يعرف أي تطور و بقت العلاقات بين الدول تميزها الحيطة و الحذر.

فضعف مستوى المبادلات التجارية بين الدول المغاربية و هيكلتها القليلة التنوع هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة و تنوعها في مجال التكامل الاقتصادي و بين قلة الانسجام الجهوي، و مع كل ذلك فالبلدان المغاربية تمتلكامكانيات تكاملية مهمة، لكن حتى تحقق ذلك ما عليها الا تنظيم و تهيئة الجو المغاربي و هيكلة الاقتصاديات الضرورية لتقوية التعاون الاقتصادي و تكثيف المبادلات البينية و الرقي نحو تكامل اقتصادي مغاربي , و تطوير مستقبلي مرتبط أساسا بالتطور و النمو في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية في اقتصاديات هذه الأقطار.

و من المفيد ان توكد غلى ضرورة اقامة المعاهد و الأكاديميات المتخصصة في اجراءات الدراسات التطبيقية الاجتماعية و العلمية و التي تتلاءم مع البيئة الاجتماعية و الثقافية للبلدان المغاربية و العمل على إزالة جميع المعوقات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

[112] صالح صالحي , مرجع سبق ذكره , ص 302 .

# الفصل الثالث

## معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

تعترض التجربة التكاملية المغاربية عدة معوقات منها ما هو ظرفي و مؤقت ومنها ما هو مزمن يحتاج إلى تنسيق و تظافر جهود جميع الدول المغاربية و العمل بجدية بهدف تذليل العقبات و الاستفادة من الأخطاء السابقة و التوصل الى أرضية مشتركة و محايدة تلقى قبول جميع دول الاتحاد و تتجاوز الخلافات و الاختلافات سواء السياسية أو التنموية و هذا ما يتطلب ضرورة توفر الإرادة السياسة اللازمة و تغليب المصلحة العليا لشعوب المنطقة في عالم متغير و مضطرب , لا مكان فيه إلا للأقوياء و هذا لن يتحقق إلا بتسوية و إزالة جميع هذه المعوقات .

## المبحث الأول: المعوقات الظرفية (الأمنية و الاقتصادية ).

لقد شهدت مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي عدة معوقات ظرفية منها ما هو أمني داخلي و منها ما هواقتصادي من تأثير البيئة الخارجية يهدف إلى خدمة مصالح الدول المتقدمة و تكريس تبعية هذه البلدان و تعميق تجزئتها .

### المطلب الاول: الأوضاع الأمنية[113].

إن الأوضاع الأمنية الداخلية لبلدان الاتحاد المغاربي و ما أفرزته من أزمات على المستوى القطري جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بجهود التعاون و التكامل على مستوى الاتحاد المغاربي فقد تعرضت بعض دوله إلى المقاطعة و الحصار وكذا الأزمة السياسة و الاقتصادية الحادة التي شهدتها الجزائر في التسعينيات ,إضافة إلى ظهور مشاريع جديدة في المنطقة و الصراع العربي الإسرائيلي.

و حراك الربيع العربي و غيرها ، إلا أن الظروف الدولية المستجدة و المعطيات المعلنة المرتبطة بها تساهم في عرقلة جهود التنسيق و التعاون بين الأقطار المغاربية لتبقى تحت رحمة الدول الصناعية

و لتستفيد من مواردها و تشكل سوقا يتم من خلاله استهلاك سلعها و خدماتها , أين سنعرض في هذا المطلبأهم المعوقات المتصلة بالجانب الأمني.

[113]أحمد مصطفى العملة , **أحداث الجزائروانعكاساتها على المغرب العربي** , السياسة الدولية : العدد106 اكتوبر 1991.ص ص 115-121

**الفرع الأول:**

**1. الوضع الامني في الجزائر.**

عرفت الجزائر اواخر سنة 1980 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة الاوضاع المزرية في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي مما نتج عنه و كرد فعل النظام الحاكم اصلاحات سياسية توجها دستور 23فبراير 1989 و قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 5 جويلية 1989 و فتح مجال التعددية السياسية مما نتج عنها ظهور اكثر من 40حزب سياسي في ظرف وجيز حورت الأزمة من اقتصادية و اجتماعية إلى أزمة سياسية و تزامنا مع توقيع معاهدة الاتحاد المغاربي كانت الجزائر تعيش بداية الانفتاح السياسي.

و مع بداية تجسيد هذه الاصلاحات في الميدان ( الانتخابات المحلية، جوان 1990، و التشريعية 1991) بدأت بوادر ازمة سياسية تلح في الافق بدءا بالإضراب السياسي (مارس1991) وصولا إلى الغاء الانتخابات التشريعية في دورها الثاني بعدما كانت الجبهة الاسلامية للإنقاذ قد حصلت على اغلب المقاعد في الدور الأول.

و منذ ذلك التاريخ دخلت البلاد مرحلة من العنف و اللاّإستقرار زادها تجميد أو حل كل الهيئات المنتجة (البرلمان او المجالس المحلية) ، هذه الاوضاع الامنية الصعبة و استمرارها عشرية من الزمن خلف نوعا من التخوف في اوساط الدول المغاربية خاصة تونس و المغرب حيث تخوفت من انتقال الازمة اليها، فقد كانت هي الاخرى تعرف انتشارا للحركات الاسلامية كحركة النهضة في تونس و جماعة العدل و الإحسان بالمغرب و ان كان انتشارها اقل من جبهة الانقاذ و النهضة[114].

و مما زاد من تخوف الجيران هو الموقع الجغرافي للجزائر حيث تقع موقع القلب من المغرب العربي إضافة الى وزنها السكاني و الاقتصادي مما يعني انه من المستحيل تقدم المغرب العربي بدونها.
هذا الوضع المتردي و تنامي ظاهرة الإرهاب اتخذه المغرب ذريعة للحد من تدفق الجزائريين,إذ أقدم في أوت 1994 على فرض تأشيرة الدخول على كل مواطن جزائري حتوان كان يحمل جنسية أخرى.

[114]بموجب دستور 1996 , و دستور 2011 .

و إن كان تصرفها هذا في حقيقة الأمر ما هو الا ردة فعل على موقف الجزائر المساند للصحراء الغربية فحادثة فندق أطلس بمراكش و التي أتهم فيها الجزائريون جاءت مباشرة بعد رفض الجزائر حل لجنة تصفية الاستعمار في إفريقيا على اعتبارأن هناك منطقة محتلة و هي الصحراء الغربية[115].

2. **أزمة لوكربي:**

كان لهذه الأزمة بين ليبيا و بعض الدول الغربية أثرفي فرض حصار جوي عليها ابريل 1992 وفقا للقرار الأممي رقم 748 الصادر في 21 جانفي1992 , و التزام الدول المغاربية بالتقيد به مما خلق أزمة حادة داخل اتحاد المغرب العربي , اذ اعتبرت ليبيا أن ذلك الالتزام إخلال بمعاهدة مراكش حسب المادة الرابعة عشر منها, و عليه راح القائد معمر القذافي يتغيب عن دورات مجلس الرئاسة منذ ذلك التاريخ و في جانفي 1995 اعتذرت ليبيا عن تسلم الرئاسة من الجزائر .

**3.ظهور مشاريع جديدة في المنطقة:**

تزامنا مع دخول الاتحاد المغاربي مرحلة الجمود كانت بالموازاة مشاريع أخرى تحضر لاستمالته من أهمها مشروع الشراكة الأورو متوسطية[116] و مشروع ايزنستات الأمريكي، و هي مشاريع استهدفت المنطقة دون ان تتماشى و مصالحها بل تنسجم و مصالح مقترحيها.

و نظرا للظرف الذي طرحت فيه هذه المشاريع خاصة الشراكة الأورو متوسطية حيث التوتر بدا يزداد في وسط العلاقات المغاربية، و عقدت اتفاقات مع تونس سنة 1995 و مع المغرب سنة 1996، أما الجزائر فقد تأخرت و لم تبرم الاتفاق الا سنة 2002، أما ليبيا فقد بقيت خارج المشروع لأسباب تاريخية من ناحية و لرفضها الانضمام بدعوى عدم حضورها الاجتماعات التأسيسية لهذا المسار من ناحية أخرى، أما موريتانيا فقد انضمت الى مشروع النظام الشرق اوسطي لكنها بقيت خارج مسار برشلونة لأن تعاملها مع الاتحاد الاوروبي يتم عبر مجموعة إفريقيا و الكاريبي و الهادي[117]و مع تعثر مشروع الشراكة الأورو متوسطية و الخيبة التي أصابت الأطراف المغاربية التي كانت جد متحمسة عادت من جديد الى محاولة احياء اتحاد المغرب العربي، فالمغرب على سبيل المثال سعى اكثر من مرة لدى الجزائر من اجل فتح الحدود، فغلق هذه الاخيرة منذ 1994 ترتب عنه خسارة كبيرة للمناطق الحدودية التي كانت سلعها تعرف رواجا كبيرا بفعل

[115] جريدة العلم المغربية , لسان حال حزب الاستقلال , العدد 16182 , 18-08-1994 .

[116] .د ديديولدالسالك , **اتحادالمغربالعربي – أسبابالتعثرومداخلالتفعيل**– المستقبلالعربي , العدد 312, 2005 .

[117] حسين بوقارة , مرجع سبق ذكره , ص ص84-85 .

الجزائريين الوافدين الى المغرب، و في 30 جويلية 2004 اعلن المغرب الغاء تأشيرة الدخول على الجزائريين املا في ان تفتح الجزائر حدودها البرية، هذه السياسات المغاربية تظهر مرة اخرى و المغرب العربي ليس خيارا استراتيجيا و انما شعار يستخدم للاستهلاك الداخلي.

هذه المشاريع تدخل ضمن ما يعرف بالصراع الفرنسي الامريكي على منطقة المغرب العربي ، فمنذ 1998 باتت المنطقة تعرف تنافسا حادا بين باريس و واشنطن، فبين الحين و الآخر يقوم أحد كبار المسؤولين الفرنسيين أو الامريكيين بجولة الى المنطقة يعرض من خلالها حملة من المشاريع و المبادرات لتركيز النفوذ السياسي و الاقتصادي و تثبيت الوجود الأمني و العسكري لبلاده[118].

بالنسبة للتحركات الامريكية فإن المنطقة المغاربية بما تزخر به من موارد طاقوية و موقع استراتيجي تثير اهتماما متزايدا من جانب امريكا التي تسعى الى تعزيز وجودها فيها على حساب اوروبا (فرنسا)، فمنذ مطلع القرن الحالي تضاعفت زيارة السؤولين المغاربة الى الولايات المتحدة الامريكية.

الثورات العربية (الربيع العربي) و ما شهده النظام الاقليمي العر بي(ليبيا و تونس) يعد مرحلة غير مسبوقة تضع مستقبل المنطقة المغاربية على المحك بما تفرزه من تهديدات امنية و ثمة بعض المؤشرات التفكك و التجزئة في بعض الدول المغاربية في ظل ظواهر جديدة ابرزت مشاهد العنف و عدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي و الانقسام و الصراع السياسي الداخلي، و انهيار الدولة و تجزئتها في اوقات مختلفة (ليبيا) و مشهد الاضطراب في تونس رغم نجاح الانتقال السلمي للسلطة.

### 4.مسار السلام العربي الاسرائيلي و اثاره على الاتحاد:

لقد أدت التحولات المشار اليها بخصوص القضية الفلسطينية الى خلق معطيات جديدة في المنطقة العربية ترتكز على فكرة تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، هذه الاخيرة اظهرت نوعا من الخلافات بين بعض البلدان العربية و من بينها دول اتحاد المغرب العربي.

إذ كانت كل من الجزائر و ليبيا قد التزمت الحياد ، في حين ان تونس و المغرب سارعت إلى ربط علاقات مع اسرائيل ففي 07سبتمبر 1995 فتح مكتب اتصال بين المغرب و اسرائيل و هو المكتب الذي

[118]جريدة الشروق اليومي , الصادرة بتاريخ 2003/12/4 , العدد 940, و جريدة المستقبل الصادرة بتاريخ 2003/12/16 , العدد 165 .

اغلق سنة2000 بعد انتفاضة الاقصى و في جانفي 1996 اعلن اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية تونس وو.م.أو اسرائيل عن اتفاق مع تونس و اسرائيل للإقامة مكتبين لرعاية المصالح بين الدولتين و على هامش مؤتمر برشلونة(نوفمبر 1995) اعلن تبادل التمثيل البرلماني بين موريتانيا و اسرائيل و هذا بعد توقيع اتفاق تعترف فيه موريتانيا بإسرائيل و تعلف فيه رغبتها في اقامة علاقات معها[119]. هذا التقارب المغاربي الاسرائيلي رفضته ليبيا بقوة و سارعت الى شذبه خاصة التقارب الموريتاني الاسرائيلي و نتج عن ذلك غلق سفارة البلدين لمدة سنتين.

هذه الخلافات تركت اثارا سلبية على مسيرة اتحاد المغرب العربي اذ انه سرعان ما تحدد الخلاف بينها فاتهمت موريتانيا ليبيا بانها وراء تمويل الرئيس الموريتاني السابق ولد هيبة الله بالإطاحة بنظام الرئيس معاوية ولد سيد احمد الطالع وعليه رفض الحضور الى قمة تحضرها ليبيا (القمة السابعةالملغاة– الجزائر ،ديسمبر 2003) وتجددت الاتهامات بينهما عام 2005[120].

و تماديا في هذا النهج أقامت موريتانيا في شهر اكتوبر 1999 علاقات ديبلوماسية كاملة مع اسرائيل و بعد اصبح تبادل الزيارات امرا عاديا مثل زيارة وزير الخارجية الموريتاني لإسرائيل ماي 2001 و لم تحافظ موريتانيا على علاقتها بإسرائيل من الناحية الشكلية فقط بل الضمنية كذلك و تبن ذلك من خلال رفضها لقرارات ادانة اسرائيل في الاجتماعات العربية.

هذه العلاقات التي ما فتئت تتوطد يوما بعد اخر فسرتها بعض التقارير الصحفية بانها تقوم على المصلحة المشتركة، بين ذلك ان اسرائيل تقدم المشورة للرئيس الموريتاني من خلال خبراء عسكريين إسرائيليين، و تقوم بالمقابل موريتانيا بدفن النفايات الإسرائيلية على اراضيها بل و السماح لها اجراء تجارب نووية صغيرة في الصحراء الموريتانية.

[119] حول التقارب المغاربي الاسرائيلي , يراجع : محمد لعقاب – السيطرة الصهيونية على الاتحاد المغاربي – الشروق اليومي , الصادرة بتاريخ 2003/12/28 , العدد 958 .
[120] جريدة صوت الأحرار , الصادرة بتاريخ : 2003/12/23 , العدد 1767 .

ما يقال عن موريتانيا ينطبق على المغرب اذ تربطها علاقات جيدة بإسرائيل[121] فان هذه الاخيرة تسعى لوضع يدها على المغرب العربي من خلال التدخل الموريتاني و المغربي، فان المغرب بدوره يراهن على الضغط الاسرائيلي على الادارة الامريكية لوجود حل قضية الصحراء الغربية يكون لصالحه[122].

## المطلب الثاني: التبعية الاقتصادية و التجارية للاتحاد الأوروبي:

و يمكن اختصار هذا الجانب في فرعينأساسين هما:

### الفرع الأول:

**التبعية التجارية و التقنية:** حيث تؤكد بعض الدراسات ان ثلثي مبادلات البلدان المغاربية تتم مع الاتحاد الاوروبي و أن 1% من حجم المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم. اذ تتكون الصادرات المغاربية من البترول و الغاز الطبيعي و الفوسفات و الحديد و بعض المواد الغذائية في الوقت الذي تستورد فيه سلع التجهيز و المنتجات نصف المصنعة، اذ تمثل هذه الاصناف الى اجمالي الواردات حوالي 50%في ليبيا، 52% في الجزائر، 69% للمغرب، 55%لتونس و 40% لموريتانيا و هذا يدل على تبعية هذه البلدان للاتحاد الاوروبي و على الاخص في المجال الصناعي[123].

### الفرع الثاني:

**التبعية الغذائية:**[124] لقد اصبحت مشكلة العجز الغذائي هاجس لمعظم الدول المغاربية، وذلك بسبب الزيادة السكانية، فقد وصلت فاتورة الواردات لدول الاتحاد لعام1995 حوالي 5مليارا دولار، نصف هذا المبلغ من بالنسبة لكل من تونس و % من استهلاكها و 70%نصيب الجزائر التي بلغت وارداتها من الحبوب 80 للجزائر و ليبيا و %المغرب، و بذلك تكون نسبة مجموعة المواد الغذائية المستوردة الى مجموع الواردات 26 لكل من تونس و موريتانيا[125].15%

---

[121]ذكرت جريدة الخبر في عددها 5018 ليوم : 21 ماي 2007 , نقلا عن صحيفة – معاريف – الإسرائيلية أن المغرب سيقيم علاقات ديبلوماسية كاملة مع إسرائيل مقابل دعمه في الصحراء الغربية .

[122]ذكر الخبر : الأمريكي المختص في شؤون الصحراء الغربية – جاكوب ماندي – أن إسرائيل هي من تضع سياسة أمريكا حيال الصحراء الغربية , يراجع : جريدة الشروق اليومي 20 ماي 2007 , العدد 2006 .

[123]جمال عمورة , هلال رحمون , **المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية** , – د م ن – دار الهدى 2005 , ص ص531-532 .

[124]صالح صالحي , مرجع سبق ذكره , ص 302 .

[125]تقرير التنمية البشرية عام 1993 , ص ص182-183 .

و عليه يمكن القول بان الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، و قد ادى نمط الصناعة في هذه الدول الى زيادة الاعتماد الدول الغربية عليها في استيراد الآلات و المعدات و التكنولوجيا لمل في ذلك الخبرة و الخدمات الفنية، و في المقابل تركزت معظم الصادرات المغاربية التي تعتمد اساسا على الموارد الاولية الاستخراجية و الزراعية على اسواق هذه الدول و التي اصبحت تستحوذ على اكثر من 75% من حجم التجارة المغاربية.

## المطلب الثالث: تباين السياسات و النظم الاقتصادية.

هناك تباين واضح في معالجة الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية فالجزائر على سبيل المثال اعتمدت على التخطيط المركزي لتلبية احتياجات التنمية، الامر الذي أدى فيما بعد الى تحصص الموارد بفعل سياسات الأسعار و أسعار الصرف و التجارة، اما بالنسبة للمغرب و تونس فقد اتبعتا النظام الليبرالي الذي انعكس بدوره في شكل اختلافات فرعية أخرى.

فالمعروف ان الجزائر و ليبيا تمتلكان قطاع عام تتمتع مؤسساته بحماية كبيرة في حين تقوم كلا من تونس و المغرب على تشجيع الاستثمار الاجنبي و تحاول توفير المناخ المناسب له من خلال إعطاء دور هام للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، و لكن مع اعتماد البلدان الثلاثة (الجزائر– المغرب–تونس) لبرامج التصحيح الهيكلي، و ان كانت على فترات متباينة، فقد ادت هذه البرامج الى تذليل الكثير من الصعوبات التي كانت تعترض مسيرة الاتحاد المغاربي حيث ادت بشكل عام الى التنسيق في الكثير من التشريعات و السياسات الاقتصادية.

بالإضافة الى هذه تواجه المشروعات عند انشائها و بعد تشغيلها تعقيدات روتينية بسبب رغبة الإدارة في الدول المغاربية في الاحتفاظ بسيطرتها التقليدية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية دون الاهتمام بما تتطلبه التنمية و التكامل الاقتصادي من تسهيل الاجراءات و تقليص الروتين الغير ضروري.

أما حاليا فالدول المغاربية تتحمل تكاليف تكييف و تقويم اقتصاديها مع متطلبات نظام التبادل الحر في زمن التكتلات و المنافسة على الأسواق الدولية و التحول نحو اقتصاد السوق و الخصخصة و يوشك

المغرب العربي على أن يصبح رهان للتنافس الاقتصادي الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي[126] .

## المطلب الرابع: معوقات أخرى.

هناك معوقات ظرفية اخرى للتكامل الاقتصادي المغاربي منها مشكلة البطالة التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، ففي الجزائر بلغت 28% و 21% في المغرب، 16% في تونس [127]، قرابة 15% في ليبيا، و هذه الظاهرة لها آثار اجتماعية و اقتصادية تضعف من المكاسب الاقتصادية التي تحققت في الدول المغاربية.

أيضا هناك مشكلة المديونية الخارجية و التي ادت الى ازمات اقتصادية و اجتماعية حادة، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي، ما ترتب عنه اتباع سياسات التصحيح الهيكلي كما سبق الاشارة إليه، إذ تشير الاحصائيات المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 ان المديونية في كل من الجزائر و تونس قد بلغت 22.6 مليار دولار و 13 مليار دولار على التوالي في حين وصلت مديونية المغرب و موريتانيا الى 14 مليار دولار و 1.5 مليار دولار على التوالي و ذلك وفقا لتقارير عام 2002[128].

كماتؤدي المديونية الخارجية لدول المغرب العربي إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الاموال الى البلدان المغاربية كما تعمل على هيكلة الاقتصاديات المغاربية من خلال العوائق الإدارية و الجمركية و الضريبية .

## المبحث الثاني: المعوقات المزمنة(السياسية و التشريعية ):

هي تلك التي صاحبت ميلاد اتحاد المغرب العربي و عرقلته باستمرار و لم يتوصل بعد لتسويتها و يقصد بذلك قضية الصحراء الغربية و الفراغ القانوني لمعاهدة مراكش و الذي أعاق عمل الاتحاد على الرغم من التعديلات التي أدخلت على المعاهدة بين الحين و الآخر.

[126] AbdennorBenantar – les Etas – unit el Maghreb région d'interne , Algérie , CR.EA.D . 2007 , p 296 .
[127] Mohamed Btelemcani ,sofianetni . op .cit . p 6 .
[128] التقرير الاقتصادي العربي الموحد , سبتمبر2003 , ص 15 .

## المطلب الأول: القضية الصحراوية.

مع مرور فترة وجيزة على قيام الاتحاد المغاربي بدا يتضح انه من غير الممكن بناء اتحاد دون حل لقضية الصحراء الغربية و هذا ما يعني و ان تحييد القضية لم يكن عن قناعة بقدر ما كان تكتيكا استراتيجيا.

فالجزائر انطلقت من مبدا ان القضية مطروحة على هيئة الامم المتحدة و هذه الأخيرة هي الوحيدة المؤهلة لإيجاد حل لها يرضي الاطراف المتنازعة و بالتالي لن تعد قضية داخلية بين الجزائر و المغرب مثلما روج لها هذا الاخير منذ 1975[129]، أما المغرب فهم التحييد على انه تنازل من الجزائر بل و تضحية بالقضية و راح يراهن على تمييع القضية داخل الفضاء المغاربي خاصة من خلال الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر.

و الواقع ان الجزائر لم تتخلى عن مبادئها الداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها و خاصة الشعب الصحراوي، و تجلى ذلك في موقفها الرافض لحل لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنطقة الوحدة الإفريقية على اعتبار ان في افريقيا ارضا محتلة و ان شعبها ينتظر دائما ممارسة حقه في تقرير المصير و الاستقلال.

و من أجل الفهم الجيد لهذه القضية و تأثيرها على مسار اتحاد المغرب العربي نقدم لمحة عن هذا النزاع الذي اعاق ولا يزال يعيق العمل المغاربي المشترك.

تعود البدايات الأولى للنزاع حول الصحراء الغربية الى مطلع السبعينيات من القرن الماضي عندما قررت اسبانيا –القوة المحتلة– إجراء استفتاء تقرير المصير في المنطقة و هذا تحت الضغوط الدولية الداعية الى تصفية بقايا الاستعمار الى نضال حركة التحرير الصحراوية.

اذ كانت دول المغرب العربي المحيطة جغرافيا بالصحراء متفقة على ضرورة خروج إسبانيا فإنها لم تكن متفقة على مصير الاقليم بعد ذلك ففي الوقت الذي رأت فيه الجزائر أن مساعيها تلك تتماشى و مبادئ سياستها الخارجية الداعمة لحق الشعوب في التحرر ، رأى كل من المغرب و موريتانيا في ذلك استعادة لجزء من اراضيها و عليه سعى الى تقاسم اقليم الصحراء الغربية سيما بعد خروج اسبانيا[130]

[129] أحمد مهابه , مرجع سبق ذكره , ص ص239–246 .

[130] أحمد مهابه , مرجع سبق ذكره , ص 246 .

و هذا التأزم ادى الى طرح القضية على محكمة العدل الدولية للنظر فيها, و على الخصوص مبدأ تقرير المصير[131] .

و حاول كل طرف تقديم المبررات القانونية التي تثبت صحة مزاعمه ففي الوقت الذي ترتكز فيه المغرب على الروابط التاريخية اكتفت موريتانيا بالإشارة الى التشابه الاثنيو القبلي بين شعبها و شعب الصحراء الغربية، أما الجزائر فقد ذهبت إلى أن مبدأ الحق في تقرير المصير يمثل الركيزة الاساسية للقانون الدولي , و إن هذا الاخير يضمن الاشكال و الظروف التي تسمح للشعوب الخاضعة للاستعمار من تقرير مصيرها اما دمجها في دول اخرى لن يكون الا على اساس الرغبة الحرة لهذه الشعوب و ليس بناء على ادعاءات الوحدة الترابية التي تنادي بها الدول المجاورة[132].

في خضّم هذه التناقضات و الصراعات سارعت إسبانيا للتخلص من هذا المأزق ليس عن طريق الاستفتاء و انما بتحويل ادارة الاقليم الى كل من المغرب و موريتانيا وفق اتفاق مدريد الثلاثي (نوفمبر 1975) و بموجب هذا الاخير عوضت المغرب الادارة الاسبانية و بذلك دخلت المنطقة في نزاع مسلح لم يتوقف الى غاية سبتمبر 1991، و قطعت العلاقات بين الجزائر و المغرب و موريتانيا ثم كان للدعم الديبلوماسي و العسكري الامريكيالفرنسي اثرا بالغا في تشجيع المغرب و موريتانيا على احتلال إقليم الصحراء الغربية وتكريس منطق الأمر الواقع في المنطقة و من ثم الزج بكل من دول المغرب العربي في سلسلة من النزاعات و الخلافات الداخلية و الخارجية، فالمسيرة الخضراء التي نضمها المغرب لتكريس ضمه اكثر من نصف الصحراء اذ كانت نتيجة للضمانات التي قدمتها القوى الفرنسي له.

و بالمقابل فقد شكل حلف جزائريليبي لضمان الدعم العسكري و السياسي للبوليزاريو.
و مع تصاعد النزاع انسحبت موريتانيا ليملأ المغرب مكانها و هذا ما أدى الى زيادة نفقاته العسكرية و دخوله سباق التسلح ، شكلت و.م.أ و فرنسا مصدره الرئيس ،فالمغرب ينفق ما يعادل 10ملايير دولار سنويا على النفقات العسكرية[133].

ساهمت الأحداث الدولية المتسارعة خاصة اواخر ثمانينيات القرن الماضي على مساعدة مجلس الامن من بلورة مخطط سلام يرتكز على مبدا الحق في تقرير مصير الشعب الصحراوي نتج عنه التوصل الى وقف

[131] مصطفى الكاتب و محمد بادي ,**النزاع على الصحراء الغربية , بين حق القوة و قوة الحق** , دمشق , دار المختار 1998 , ص 63 .
[132] حسين بوقارة , مرجع سبق ذكره , ص ص127-128 .
[133] حسين بوقارة , المرجع السابق , ص 128 .

اطلاق النار في سبتمبر 1991 و ارسال بعثة اممية (المينورصو) للأراضي الصحراوية للإشراف على عملية اعداد قوائم للأشخاص المعنيين بين اطراف النزاع بإشراف الامم المتحدة توجت باتفاقيات هيوستن(سبتمبر 1997) و التي تؤكد على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[134]

كما أنه و منذ هذا التاريخ تم تعيين مساعد للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بملف الصحراء الغربية و كمبعوث له إلى المنطقة من أجل السعي لتقريب وجهات النظر لكن كل مساعيه باءت بالفشل و بدأت خيارات أخرى تلوح في الأفق لتشكل خيار الحل الثالث.

و يتوالى المبعوثون الأمميون لمنطقة الصحراء الغربية و كلهم أمريكيين حيث يتضح جيدا أن و.م.أ هي الطرف الوحيد القادر على تطبيق مخطط الامم المتحدة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية خاصة بعد تبني مجلس الامن لمشروع الحل الثالث المعدل المقترح من طرف جيمس بيكر[135].

يتمحور الحل الثالث حول منح السيادة المغربية تتولى بموجبه ادارة صحراوية مجلسا تنفيذيا ينتخبه الصحراويون الوارد اسماءهم في لوائح تحديد الهوية التي قامت بها الامم المتحدة(80 الف نسمة) و يكون لمنطقة الحكم الذاتي الحق في انتخاب مجلس تشريعي تشارك فيه الكتلة الانتخابية و تتولى سلطات الحكم الذاتي الصحراوي تدبير شؤون المنطقة المتنازع عليها في ميدان الحكم المحلي و المالي

و الضريبي و التجاري و الصناعي و الصيد البحري و المعادن و التربية و الامن الداخلي على أن تلتزم هذه الادارة بمنع اية محاولة انفصالية خلال المرحلة الانتقالية، اما الحكومة المركزية فتتولى العلم

و العملة و البريد و المواصلات و الامن الخارجي و الدفاع و العلاقات الخارجية و تعيين قضاة صحراويين، و بعد انتهاء المدة(5 سنوات) يتم اجراء استفتاء لتقرير المصير يشارك فيه كل سكان الصحراء بما في ذلك المغاربة المقيمين منذ 12 سنة[136].

و في جانفي 2003 ادخلت تعديلات على هذا المشروع و عرض على أطراف النزاع لإبداء الرأي على أن يكون الرد منتصف شهر مارس من نفس السنة.

و جاء المشروع الجديد(المعدل) ليحد من صلاحيات الحكومة المركزية في تعيين القضاة الصحراويون في المناطق الصحراوية و ينبغي عليه اشراك الصحراويون في كل الاتصالات الديبلوماسية الخارجية المتعلقة

---

[134] حول اتفاق هيوستن يراجع : Onv , rapport du sécrétoire général sur la situation concernent le Sahara. Occidental , extrait du document des nation unies , s/1997/742 , daté le 24 septembre 1997 .

[135] حول المشروع الأولي للحل الثالث , جريدة الخبر 2001/06/23 , العدد 3199 .

[136] حسين بوقارة , مرجع سبق ذكره ص 128 .

بالأقاليم الصحراوية و حدودها، كما يطالب بتواجد الصحراويون في البعثات الدبلوماسية المغربية و من جهة اخرى يوسع هذا المشروع من الكتلة الانتخابية للمجلس التشريعي لتضم كل سكان الصحراء بمن فيهم من المغاربية المقيمين هناك[137].

هكذا طرحت امريكا خلال ثلاث سنوات افكار اضافية او توضيحية للوصول الى اطراف النزاع الى وضعية مقبولة من الجميع لكنها تحقق الرغبة الامريكية على وجه الخصوص في توظيف النزاع و ذلك للتدخل في شؤون المنطقة.

و في جويلية2003 بين مجلس الامن مشروع الحل الثالث المعدل في شكل مشروع تسوية النزاع الصحراوي و يرتكز على المبادئ التالية:

- منح المناطق الصحراوية المتنازع عليها حكما ذاتيا مؤقتا تحت السيادة المغربية[138].
- تتمتع هيئات الحكم الذاتي المنتخبة سلطات واسعة في تدبير الشأن المحلي للمنطقة و مستقبلها.
- يستفتى الصحراويون بعد خمس سنوات لتقرير مصيرهم في دولة مستقلة أو الاندماج مع المغرب.

يتضمن هذا المشروع الزامية الأطراف بقبوله و توسيع صلاحيات سلطات الحكم الذاتي و تقليص صلاحيات الحكم المركزيرغم التعديلات التي ادخلت عليه الا ان الطرف الصحراوي اصر على رفضه لأنه يعتبره اطار لإفراغ صفقة الاستقلال من مضمونها.

و لتمرير هذا المشروع كان لزاما على أمريكا خلق الظروف المحيطة به و التي قد تسهل عملية تبنيه من قبل أطراف النزاع و في هذا السياق يندرج اعتراف جنوب إفريقيا بالجمهورية الصحراوية في 15 سبتمبر 2004 [139] و كينيا في 25 جوان2005 في الوقت الذي كانت فيه المدن الصحراوية و الجامعات المغربية تعرف انتفاضة صحراوية عارمة هددت على أثرها البوليزاريو بالعودة الى العمل المسلح.

---

[137]حول المشروع الأولي للحل الثالث , مرجع سبق ذكره , العدد 3199 .

[138]حسين بوقارة , المرجع السابق ذكره , ص 129 .

[139]حول اعتراف جنوب إفريقيا بالصحراء الغربية , يراجع : جريدة الشروق , العدد 1205 , الصادرة يوم : 2004/10/14 .

هكذا يتضح ان كل الحلول الاممية المقدمة تخدم بطريقة او بأخرى الطرف المغربي، حتى و ان كان الحل الثالث المعدل ظاهريا و انه لصالح البوليزاريو غير ان الهروب من تطبيق اتفاق هيوستن(1997) هو في حد ذاته دليل قاطع على رغبة المغرب و من وراءه أمريكا ادماج الصحراء الغربية في المغرب.

بهذا يتضح كيف وظف الغرب قضية الصحراء الغربية في تعطيل و عرقلة اتحاد المغرب العربي.
امريكا تدرك جيدا ان تركيز نفوذها السياسي و هيمنتها الاقتصادية و تواجدها الامني و العسكري في المنطقة المغاربية رهين بقيام اطار يجمع دول المنطقة و ان قيام هذا الاطار مرتبط بحل مشكلة الصحراء الغربية و الخلافات البينية، و هي بذلك تريد قطع الطريق امام فرنسا لاستعادة مواقع نفوذها التي فقدتها[140].

و إذا كانت في السابق قد مالت الى المغرب بحكم العلاقات الجيدة التي تربطها فان الوضع الان بعد ذلك حيث طورت علاقاتها الاقتصادية و العسكرية مع الجزائر خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، و هذا ما يجعلها ملزمة بإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية لا غالب فيها ولا مغلوب.

## المطلب الثاني: طبيعة المعاهدة[141].

منذ دخولها حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة تشوبها الكثير من العيوب و التي قد تؤثر على مسيرة الاتحاد و هذا ما جعل مجلس الرئاسة في دورته الأولى يصادق على التعديلات المقترحة بشأنها، لكن هذه التعديلات لم تمس إلا الهياكل بينما القضايا الأخرى كالعضوية و مبدأ اتخاذ القرارات و سريان الاتفاقيات بقيت كلها مغيبة.

### الفرع الأول: مفهوم الاتحاد و كيفية اكتساب أو فقدان العضوية.

على عكس بقية التجمعات الاقليمية لم تحدد المعاهدة المقصودة باتحاد المغرب العربي و الدول المشكلة له و ان كان يفهم ضمنيا ان الاتحاد يتكون من الدول الخمسة التي حضرت القمة التأسيسية
و امضت المعاهدة، اما عن العضوية فتركت مفتوحة للدول العربية و الافريقية الراغبة في الانضمام دون

[140] حسين بوقارة , مرجع سبق ذكره , ص 86 .
[141] جمال عبد الناصر مانع , مرجع سبق ذكره , ص 265 .

تحديد الكيفية و الإجراءات و اكتفت بالإشارة إلى وجوب إجماع الأعضاء الأصليين و حدث و أن اصطدم اتحاد المغرب العربي بهذه القضية و لم يتوصل إلى اتخاذ قرار بشأنها و هذا نتيجة الفراغ القانوني.

في أبريل 1994 تقدمت مصر بطلب رسمي للانضمام للاتحاد كعضو مراقب و باعتبار المسألة من اختصاص مجلس الرئاسة فقد عرضت عليه في الدورة السادسة(تونس- أبريل 1994) غير انه أحالها على مجلس وزراء الخارجية لدراستها و تقديم المقترحات بشأنها ليطرحها في دورته السابعة، و رغم تأييد البعض للطلب و تحفظ و معارضة البعض الاخر الا ان عدم نص المادة السبعة عشر على صفقة العضو المراقب وضعته في مأزق، و على الرغم من ذلك وجه مجلس وزراء خارجية الاتحاد دعوة رسمية لوزير خارجية مصر عمرو موسى لحضور أشغال دورته السادسة عشر بتاريخ 7 سبتمبر 1994 و هي الدعوة التي احتجت عليها تونس و رات في ذلك من صلاحيات مجلس الرئاسة.

طلب الانضمام هذا اثار اشكالا قانونيا لأنه يتطلب تعديل المادة السابعة عشرة مادامت المعاهدة تنص على امكانية قبول اعضاء اخرين و ازاء هذا المأزق كلف مجلس وزراء الخارجية الامانة العامة بإعداد دراسة قانونية حول مسالة الانضمام و هذه الاخيرة كلفت بدورها خبيرا مغربيا جامعيا بإنجاز هذه الخبرة القانونية، استقرت نتائج الخبرة على ما يلي:

- إما تعديل المادتين الحادية عشرةو الخاصة بتركيبة الأمانة العامة للاتحاد و إضافة المادة السابعة عشرة مكرر تتضمن شروط الانضمام و شروط المراقب[142].
- او توسيع نطاق المادة السابعة عشرة لكي يتم بصفة موجزة توضيح قواعد الانضمام و كذا الاشارة الى امكانية طلب صفة مراقب للدول و المنضمات.

هذا فيما يتعلق بمبدأ اكتساب العضوية، اما عن فقدانها فلم تتم الاشارة اليها و لم تعثر حتى في مقترحات الامين العام لإصلاح المنظومة الاتحادية حتى و ان لم تعد ترغب في ذلك.

إن غياب مثل هذا المبدأ جمد الاتحاد اكثر من 24سنة فلو تضمنت المعاهدة اشارة إلى إمكانية الانسحاب او فقدان العضوية الاي سبب كان لتمكن الاتحاد من مواصلة مسيرته في حالة اعتراض عضو

[142] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ,**مذكرة حول انضمام مصر لاتحاد المغرب العربي المؤرخة في : 2003/12/07** .

لأي سبب كان مثل ما حصل مع المغرب.

**الفرع الثاني: مركزية القرارات**[143].

حسب المعاهدة فان القرارات تتخذ من طرف مجلس الرئاسة و لا يحق لأي هيئة اخرى القيام بذلك بل ان المعاهدة لم تشر حتى الى فكرة التفويض، و عليه فان كافة الهيئات الاخرى يتوقف عملها عند اعداد و انجاز الدراسات دون تنفيذها او متابعتها بما في ذلك مجلس وزراء الخارجية الذي كما سبق الذكر يتمتع بصلاحيات واسعة، غير ان عدم منحه سلطة اتخاذ القرارات جعله في مرتبة ادنى و هذا الوضع ساهم في عرقلة الاتحاد و خاصة و ان مجلس الرئاسة يجتمع منذ 1994.

**الفرع الثالث:**

**-قاعدة الإجماع**[144].

هي الأخرى أعاقت عمل الاتحاد لأنه يكفي اعتراض طرف واحد فقط على ان مشروع قرار لتعطيل هذا الاخير و اذا انطلقنا من فكرة ان دول المغرب العربي تختلف اكثر مما تنفق حول الكثير من القضايا لا تتضح لنا مدى خطورة مثل هذا المبدأ على مسيرة الاتحاد .

- **مبدأ الاجماع لتنفيذ الاتفاقيات.**

كان لا يشترط عدم دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ الا بعد مصادقة الدول الخمس عليها أثرا سلبيا على عمل الاتحاد اذ انه و في خلال أربعة سنوات اعتمدت37 اتفاقية غير أن ست فقط منها دخلت حيز التنفيذبعد مصادقة كل الدول عليها بينما البقية مازالت معطلة الى غاية اليوم، فلو اتبع مبدا مصادقة الأغلبية أي 2/3 الأعضاء لدخل عدد لابأس بهمن الاتفاقيات حيز التنفيذ.

---

[143] معاهدة مراكش , مرجع سبق ذكره , 1989/02/17 , الملحق رقم 1 .

[144] محمد لمين لعجال , **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبيل تجاوز ذلك** , مجلة الفكر , 86 , العدد 5 , مارس 2010 ص ص20- 36 .

لقد استطاعت الأمم الغربية أن تصل إلى قمّة التقدم الحضاري في ضل عملية تكامل واسعة النطاق بين مناطقها المتعددة و المتباينة و أضحت عناصر الإنتاج تتحرك بلا قيود و دون أية حواجز أو حدود و هي أمم لا يجمع بين شعوبها لا وحدة دين و لا لغة , أما الدول العربية و المغاربية خصوصا فلا تزال متفرقة في ظل ظروف و تحديات داخلية سياسية و اقتصادية ومالية و مؤسساتية و أوضاع دولية متجددة والتي أفرزت عدة معوقات تهدد التكامل الاقتصادي المغاربي فقد واجهتها في ظل موجة العولمة وبروز العامل الاقتصادي بقوة تحدي الشراكة مع الدول المتقدمة و في مقدمتها الشراكة الأورو متوسطية
و التي سارعت إليها الدول المغاربية بشكل انفرادي و وقعت في شباك الشراكة غير المتكافئة و كذا مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية و الذي يصب في نفس الاتجاه للشراكة الأرومتوسطية و كلاهما لا يرى في المنطقة إلا سوقا مفتوحا للتنافس و حقلا خصبا لزيادة قوتها و هيمنتها الاقتصادية .
و عليه فالتكامل الاقتصادي المغاربي في ظل هذه المعوقات لم يعد مجرد شعار يرفع بل أصبح ضرورة و حتمية على شعوب هذه الدول و على حكامها تقع مسؤولية تحقيقه بكل الوسائل خاصة و أنها تملك إمكانيات ضخمة من موارد طبيعية زراعية معدنية و طاقوية و بشرية و تجارية تؤهلها لتمثل قطب تكاملي بين التكتلات العالمية .

و من هنا فالتكامل بين الدول المغاربية التي تجمع بينها وحدة الأصول و الدين و العادات و التقاليد و اللغة أصبح من الضروري أن تعمل على تحقيقه طالما أنها تعيش في حالة من التخلف و التبعية و بوادر عودة الاستعمار التقليدي في أشكاله الحديثة , و ليس من المعقول أن يستمر هذا التنافر في السياسات و التباعد في الإجراءات , بل عليها أن تعمل من أجل تجاوز جميع ما يعوقها و هذا ما يستوجب تسوية جميع الملفات العالقة و من أهمها ملف الصحراء الغربية و نؤكد على أنه من شأن تسوية هذا الملف وتعديل الإطار التشريعي والتنظيمي وتبني استراتيجية المصالح المشتركة أن يمكن الدول المغاربيةمن تعويض ما فات من تأخر وبناء تكامل اقتصادي مغاربي على أسس راسخة
و متينة .

# خـــاتمـــة

# خاتمة عامة

يشكل كلمن التكامل و الصراع الثنائية الأساسية للعلاقات الدولية، و بذكرنا جانب التكامل فإننا نكون بصدد التكلم عن ظاهرة التعاون، سواء كانت في مستواها الدولي أو الإقليمي، وظاهرة التكامل هي ظاهرة قديمة قدم التجمعات الإنسانية والحضارات , لكن هذه الظاهرة عرفت توسعا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتحولات التي شهدها العالم والتي فرضت على الدول الاتجاه نحو التكامل وإنشاء التكتلات الاقتصادية .

لتصبح ظاهرة التكامل محط اهتمام العديد من المختصين والباحثين والعلماء خاصة في مجال علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع، وعليه فقد تعددت واختلفت وجهات نظر العلماء حول تفسير وتعريف التكامل، وذلك باختلاف الزوايا التي ينظر إليهمن خلالها ، وقد تم فيدراستنا هذهالاعتماد على الجانب الاقتصادي والسياسي للتكامل، وبالرغم من تباين وتعدد تعاريف التكامل إلا أن كل من علماء الاقتصاد والسياسة يقرون بأن التكامل قد يكون حالة أو عملية .

ويتم اللجوء إلى التكامل من طرف الدول من أجل تحقيق أهداف اقتصادية إنمائية وسياسية أمنية تعجز عن تحقيقها منفردة، و للتكامل الاقتصادي خطوات اقتصادية متعارف عليها حددها العالم الاقتصادي الأمريكي "بيلا بالاسا" والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي، سوق مشتركة اتحاد اقتصادي, وأخيرا اندماج اقتصادي تام يمهد للوحدة السياسية وقد عرف التكامل الاقتصادي في تطوره والذي هو تكامل إقليمي بالأساس مرحلتين هامتين هما :

* المرحلة الإقليمية القديمة والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة ويتخذ هذا النوع كلا من العامل الجغرافي والتجانس الاقتصادي كأساس للتكامل .

* المرحلة الإقليمية الجديدة والتي ظهرت مع بداية التسعينات وترتكز على العامل الاقتصادي لقيام التكتلات وقد ينشأ هذا النوع من التكتل بين دول متفاوتة في النمو الاقتصادي ( شمال–جنوب) .

وبالموازاة مع التوجه العالمي والاهتمام بالتكامل على المستوى الواقعي، كان هناك اهتمام أكاديمي حاول أن يؤسس ويؤصل ويفسر ظاهرة التكامل، حيث يعود الإسهام الأكبر للمدرسة الوظيفية بفرعيها الأصلي والجديد، حيث قدمتا منهج لتحقيق التكامل من خلال البدء بالتكامل في مجالات السياسة الدنيا

وصولا إلى المجالات العليا منها ، وضرورة الانطلاق من القطاعات الحيوية لاقتصاديات دول التكامل وأكدت على أهمية إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في المسار التكاملي, وقد أكدت

الوظيفية الجديدة والتي تبنت أطروحتها في الدراسة على أولوية التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل في إطاره الدولي كما دعت الوظيفية الأصلية .

كذلك ساهمت المقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة التي رافقت موجة الإقليمية الجديدة مع نهاية الحرب الباردة في التنظير لظاهرة التكامل من خلال البحث في تأثير المؤسسات الدولية ضمن الفوضى الدولية على سلوك الدول والدفع بها نحو التكامل والتعاون بدل التنافس والصراع وذلك حرصا وحفاظا على مصالحها الاقتصادية المشتركة .

وبالرغم مما جاد به المنظرون في مجال التكامل وما تحقق من نتائج ايجابية في بعض مناطق العالم، إلا أن التجربة المغاربية التكاملية والتي تعد أقدم تجربة في العالم العربي في محاولة إرساء تكامل مغاربي والتي تعود جذورها إلى فترة الاستعمار أين كانت الدعوة لتوحيد جبهة المقاومة بين دول شمال إفريقيا المنتمية للمغرب العربي تونس، الجزائر، المغرب، ليتجسد تبلور هذا البعد مع مؤتمر طنجة سنة 1958م، وتستمر الدعوة حتى استقلال هذه الدول مع تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة لسنة 1964م والتي تهدف إلى إقامة تكامل واندماج اقتصادي مغاربي، حيث تم الشروع في هذه المرحلة من خلال العديد من الدراسات والبحوث، ولكن المشروع توقف لأسباب عديدة أبرزها دور العامل السياسي الذي تجسد في قضية الصحراء الغربية عام 1975م، لتدخل المنطقة إلى علاقات فتور وتوتر والدخول في سياسة الأحلاف والمحاور، لكن لأسباب خارجية نابعة من البيئة الدولية سياسية واقتصادية تزامنت مع بوادر نهاية الحرب الباردة هذا إضافة للضغوط النابعة من الداخل نتيجة للأوضاع الاقتصادية و الأمنية والاجتماعية والسياسية التي كانت تعانيها دول المغرب العربي، ومع استمرار هذا الوضع كانت معاهدة ماستريخت الخاصة بإنشاء وتوحيد السوق الأوروبية الدافع القوي للمغاربة بغية الرجوع إلى المغرب العربي والدعوة من جديد لإقامة مشروع التكامل، وقد تم ذلك فعلا وسريعا عام1989م من إنشاء اتحاد المغرب العربي بين الدول المغاربية الخمس تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا والذي يهدف إلى تعزيز أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي بين دوله , وفي مداه البعيد يسعى إلى تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا إلى التوحيد السياسي كآخر مرحلة، إلا أن الأمر لم يستمر

طويلا ليدخل الاتحادالمغاربي سياسة الجمود والسكون، وقد خلصت الدراسة فيما يخص إجابتنا على المشكلة البحثية الرئيسية في ما بلي :

تجربة التكامل المغاربي كانت جد محدودة ولم تذهب إلى تحقيق أبسط صور التعاون والتكامل الاقتصادي للمنطقة, فبالرغم من قيام التكامل المغاربي منذ البداية على أساس وظيفي إقليمي من خلال بدأ عملية التكامل انطلاقا من ميادين السياسة الدنيا على أمل الوصول به إلى أقصى درجاته أي ميادين السياسة العليا، إلا أن دول المغرب العربي لم تنجح في اختيار وتحديد القطاع المناسب للتكامل كما الحال في التجربة الأوروبية، وإنما اكتفت بالتكلم عن قطاعات اقتصادية وإنسانية شاملة دون تحديد قطاع حيوي قادر على إحداث عملية التوسع للتجربة التكاملية عبر مرحلتيها الأولى تجربة اللجنة الاستشارية والثانية تجربة اتحاد المغرب العربي، كذلك يعود هذا الأداء المحدود للتكامل المغاربي إلى أن مشاريع التكامل منذ بدايتها لم تنجح في اختيار لحظة الانطلاق المناسبة، فالدعوة الأولى تزامنت مع الفترة الاستعمارية التي لم تكن حينها هذه الدول تملك إرادتها السياسية، وبعد الاستقلال مع تجربة اللجنة الاستشارية سنة 1964م تزامنت هذه التجربة مع فترة جد حساسة وهي فترة بناء الدولة الوطنية حديثة الاستقلال، فالدول المغاربية كانت منشغلة بمشروع بناء الداخل ولا تملك بنى قوية لإحداث تكامل اقتصاديمغاربي، أما بالنسبة لتجربة اتحاد المغرب العربي والتي كانت خلالها هذه الدول تخوض معركة اصلاحات شاملة سياسية واقتصادية جذرية نتيجة الضغوطات الاجتماعية الداخلية أمام تراجع دور الدولة و فشلها في تحقيق التنمية مما سبب تراجع شرعية النظم السياسية المغاربية وهذا ما جعلها تنتهج سياسة النموذج الخارجي والتوجه للتكامل لإضفاء شرعية أكبر لنظمها السياسية وضمان لاستمرارها من خلال هذا البناء والصرح المغاربي، وهنا يبرز غياب واضح لمفهوم الإرادة السياسية الحقيقية في بعث تكامل مغاربي نابع عن قناعات النخب المغاربية بمعنى أن التكامل ما هو إلا نتاج أحداث زمنية سريعة . ولم يكن نتاج تطور تاريخي عملي ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة شاملة في أن حصيلة التكامل المغاربي جاءت ضعيفة لأن النخب المغاربية لم تكن تنظر للتكامل على أنه مطلب استراتيجيوهذا ما يجعلنا نثبت الطرح المؤسساتي الليبرالي الجديد في كون التجربة بكل مراحلها ما كانت إلا رد فعل لضغوط نابعة من البيئة الدولية خاصة ما تعلق بالحركة التكاملية الأوروبية باتجاه التكامل الأوروبية بحيث مثل مؤتمر طنجة سنة 1958م والذي يعد محطة تبلور المشروع المغاربي التكاملي مثل في أحد أبعاده رد فعل اتجاه معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، كذلك تجربة اللجنة الاستشاريةالدائمة عام

1964م والتي أكدت على أن من أهدافها ضرورة تنسيق المبادلات الاقتصادية بين دول المغرب والمجموعة الأوروبية، وما قيل عن مؤتمر طنجة واللجنة الاستشارية يقال وبصورة أكبر على تجربة اتحاد المغرب العربي والتي ظهرت نتيجة الضغوطات المؤسساتية المالية الدولية المتمثلة في
ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين اشترطا على هذه الدول مقابل منحها قروض ضرورة انفتاحها على العالم وإدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية هذا من جهة , ومن جهة أخرى كان لمعاهدة ماستريخت لاستكمال البناء المؤسساتي الأوروبي الدفع الأكبر في ظهور اتحاد المغرب العربي على اعتبار أن قيام سوق أوروبية موحدة يمثل تهديدا لمصالح دول المغرب العربي التي تربطها بدول السوق الأوروبية علاقات شراكة ومع انشاء السوق الموحدة هذا يعني انخفاض امكانيات تسوق البضائع المغاربية في هذه السوق، مع بروز منافسة شديدة لهذه الدول من قبل الدول الأوروبية التي تتشابه معها في طبيعة السلع وبالتالي الحد من القدرة التنافسية لمنتجات دول المغرب العربي وهذا ما جعلها تفكر في إقامة تجمع مغاربي اقتصادي لأجل تحسين شروط المنافسة من خلال جهاز مغاربي مشترك والاندماج في السوق العالمي بشكل جماعي لا بشكل انفرادي لتلافي مخاطر البيئة الدولية خاصة في جانبها الاقتصاديوالاستفادة من أقصى الفرص التي تتيحها هذه البيئة الدولية الجديدة، بمعنى أن الدول المغاربية لم ترضى بالتعاون إلا لصعوبة اندماجها وانضمامها إلى المنظومة الاقتصادية الدولية منفردة والتعامل مع العملاق الأوروبي، وعليه يتضح أن التفسير المؤسساتي الليبرالي الجديد يصلح لتفسير حالة التجربة المغاربية أكثر من أي تفسير آخر، وما يدل على صحة هذا الطرح أن الدول المغاربية اهتمت بإقامة علاقات شراكة خارج مجالها المغاربي وبشكل انفرادي على حساب علاقاتها البينية وهذا ما أدى إلى ضعف الارتباط والتماسك والتكامل الداخلي وانعكس ذلك على مستوى إنجازات التكامل المغاربي وهو ما يصب في بوتقة واحدة ألا وهي غياب إرادة سياسية حقيقية لدى النخب المغاربية في بناء صرح مغاربي موحد، و بالإضافة إلى هذه الحقائق والنتائج المتوصل إليها فقد ساهمت مجموعة من المعوقات في عرقلة هذه التجربة والتي تعددت واختلفت نذكر منها:

**-االمعو قات السياسية :**

أ- طبيعة النظم السياسية المغاربية الاستبدادية المنغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على انجاح مسار التكامل، وهو الأمر الذي جعل التجربة المغاربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي والبيروقراطية.

ب -النزعة القطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل ببعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل المشتركة .

ج- تأزم العلاقات المغاربية حيث تتميز في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك الى مشكلة الحدود وعدم تسويتها بشكل نهائي، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق، كما تمثل مسألة الصحراء الغربية أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة خاصة الجزائر والمغرب، وقد انعكست نتائج هذه التوترات على العلاقات الاقتصادية المغاربية أي حدث تسييس للاقتصاد بمعنى أن العلاقات السياسية تنعكس على العلاقات التجارية وهنا نكون بصدد إسقاط عنصر الاتصال المرتبط بالعلاقات الودية بين دول التكامل والذي يساهم في تعميق التكامل من خلال زيادة نسبة المبادلات التجارية كمؤشر لنجاح عملية التكامل، لكن في الدول المغاربية العلاقات السياسية هي التي تحكم التبادل التجاري وليست المصالح المشتركة والمنافع التي يجب تحقيقها .

**- المعوقات الأمنية :**

-الأوضاع الداخلية الأمنية لدول المغرب العربي وما أفرزته من أزمات جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بجهود التعاون والتكامل على المستوى المغاربي، فلقد كانت هناك أزمة المقاطعة والحصار التي تعرضت لها الجماهيرية الليبية أمام غياب التضامن المغاربي، هذا الحصار الذي أرادت به الولايات المتحدة الأمريكية ضرب البناء المغاربي وهو ما حدث فعلا و ساهم في تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي عندما رفضت ليبيا تسلم رئاسته كخلفية لعدم تضامن المغاربة معها، وهنا يمكن اسقاط فرضية ايتزيوني في تعطيل مسار التكامل إذا اختلفت مصالح النخبة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) مع مصالح النخبة الداخلية (الدول المغاربية)، كذلك عرفت الجزائر في عقد التسعينات من القرن العشرين أزمة طاحنة كادت تتحول إلى حرب أهلية وهو ما انعكس على أداء الاتحاد المغاربي

حيث أن الجزائر كانت ترأسه في هذه الفترة، مما أدى إلى انشغالها بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الاتحاد وهو ما زاد في جمود هذه المؤسسات .

-**المعوقاتالاقتصادية:**

أ- الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات المغاربية واعتمادها على تصدير المواد الأولية أمام غياب صناعة تحويلية وهذا ما أدى الى زيادة الاعتماد على الدول الخارجية الغربية وكنتيجة حتمية استمرار التبعية الاقتصاديةللخارج .

ب -التحديات التجارية والتي تبرز في انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغاربية واستمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المغرب العربي .

ج- التحديات المالية حيث تعاني أغلب الدول المغاربية من مشكلة الديون الخارجية للمؤسسات المالية العالمية، وقد أدت هذه المشكلة الى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة لهذه الدول لعل أبرز صورها البطالة المقنعة

د -قصور البنية التحتية المشتركة بين دول التكامل وتأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والاتصالات بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية للتكامل .

-**المعوقات التشريعية والتنظيمية** :

أ- غياب سلطة إقليمية : لعل من أهم التحديات التي تواجه التكتلات الإقليمية عموما هي رفض الدول الأعضاء التخلي عن بعض صلاحياتها وسيادتها إلى مؤسسة إقليمية عليا يتطلبها إقامة تكامل إقليمي ناجح حسب الطرح الوظيفي الجديد

ب -قاعدة الإجماع : تعد قاعدة الإجماع من بين أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعطيل المسار التكاملي في دول المغرب العربي، لأنه من غير الممكن أن تحصل أغلب القرارات على إجماع كامل في ظل استمرار الخلافات المغاربية .

إذن هي كلها معوقات اجتمعت لتساهم بالإضافة إلى انعدام الإرادة السياسية الحقيقية في تعطيل التكامل الاقتصادي المغاربي وتوقف قطار الوحدة المغاربية.

# الملاحق

**الملحق رقم (1)**

**معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها .

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع ع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم .

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصاديةوالاجتماعية.

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية .

اتفقوا على ما يلي :

**المادة الأولى :**

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي .

**المادة الثانية:** يهدف الاتحاد الى:

-تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض .

-تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

-نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

**المادة الثالثة** :تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة الى تحقيق الأغراض التالية:

-في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون ديبلوماسي وثيق بينما يقوم على أساس الحوار.

-في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

-في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

-في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء .

وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

**المادة الرابعة :**

-يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه .

-تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر (1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

**المادة الخامسة :**

-يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر (2) وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

**المادة السادسة :**

-لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

**المادة السابعة :**

-للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك .

**المادة الثامنة :**

-يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه

عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال .

**المادة التاسعة :**

–تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

**المادة العاشرة :**

–يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

**المادة الحادية عشرة :**

–يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها .

**المادة الحادية عشرة ( جديدة) :**

–يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أمينا عاما لها.

**المادة الثانية عشرة :**

–يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة .

–فقرة جديدة: يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

–يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

– يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

–يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة.

**المادة الثالثة عشرة :**

–تكون لاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة .

–تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطارالاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

–كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

–تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

–يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

**المادة الرابعة عشرة :**

–كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى .

**المادة الخامسة عشرة :**

–تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي .

–كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

**المادة السادسة عشرة :**

–للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة .

**المادة السابعة عشرة :**

–للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

**المادة الثامنة عشرة :**

–يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء .

**المادة التاسعة عشرة :**

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو .

–وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة .

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب 1409هـ الموافق لـ 17فبراير 1989م.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية : الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العضوة : معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

**الملحق رقم (02) :**

**خريطة المغرب العربي**

www.aljazeera.net

**الملحق رقم (03) :**

**قائمـــــة الأشكال و الجداول**


| **الأشكال** | | |
|---|---|---|
| **الرقم** | **العنوان** | **الصفحة** |
| (01) | الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي | 25 |
| **الجداول** | | |
| الرقم | العنوان | الصفحة |
| (01) | تطور عدد سكان المغرب العربي من سنة 1960 إلى 2011 | 27 |
| (02) | هيكل الصادرات للدول المغاربية الثلاثة (تونس , المغرب , الجزائر ) من سنة 1993 إلى 1998 | 51 |
| (03) | التجارة البينية لدول المغرب العربي عام 1992 | 53 |

# قائمة

# المراجع

## قائمة المراجع :

### أولا : باللغة العربية .

### أ –الوثائق الرسمية.

**1**– معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. مراكش 17 : فبراير، 1989م.

### ب– الكتب.

1– الندوي محسن , تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة , سوريا , منشورات الحلبي الحقوقية , 2011 .

2– ابو ستيت فؤاد , التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة , القاهرة , الدار المصرية اللبنانية , 2004 .

3– التنير سمير , التكامل الاقتصادي العربي و قضية الوحدة العربية , بيروت , معهد الإنماء العربي , 1978 .

4– إمام محمد محمود , محاضرات في التكامل الاقتصادي , القاهرة , معهد البحوث و الدراسات العربية , 1998 .

5– القويز عبد الله , مجلس التعاون في منظور التكامل الاقتصادي , ندوة مجلس التعاون الاقتصادي المشتركة (15–17) أكتوبر 1987 , الجامعة الكويتية , الكويت .

6– الجوهري يسرى , دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية , الإسكندرية , نشأة المعارف , 1975 .

7– العربي اسماعيل , التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة , الجزائر , الشركة الوطنية للنشر و التوزيع , 1981 .

8– بيلا بلاسا , نظرية التكامل الاقتصادي , ترجمة رشيد البراوي , القاهرة , دار النهضة العربية , 1964 .

9– بخوش صبيحة , اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية الأردن , دار الحامد للنشر و التوزيع , 2011 .

10– بوقارة حسين , سياسات التكامل الاقتصادي و الاندماج , مطبوعات محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير دائرة العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة باتنة , الجزائر , 1993–1994 .

11- جمال عبد الناصر مانع , التنظيم الدولي – النظرية العامة و المنظمات العالمية و المتخصصة الإسكندرية , دار الفكر الجامعي , 2007 .

12- جمال عمورة و هلال رحمون , المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية , القاهرة , دار الهدى ,2005 .

13- هيكل عبد العزيز , الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية , بيروت , معهد الإنماء العربي , 1976.

14- وليامسون جون و آخرون , التكامل النقدي العربي , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية 1981.

15- حسين عمر , التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر , القاهرة , دار الفكر العربي , 1998 .

16- حريق إيليا و آخرون , العرب في النظام الاقتصادي الدولي الجديد , بيروت , دار المشرق .

17- كارل دوتشي , تحليل العلاقات الدولية , ترجمة محمد محمود شعبان , القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1983 .

18-محمد عبد المنعم عفر , الاقتصاد الدولي , الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 1999 .

19- مرسي فؤاد ,دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي , مجلس الوحدة الاقتصادية الأمانة العامة , عمان , 1983 .

20- منير الحمش , مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين , تأملات في الفكر و النمو و الأزمات , القاهرة , الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع , 2001 .

21- محمد علي داهش , دراسة في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي دمشق , منشورات اتحاد الكتاب العرب , 2004 .

22- مصطفى الفيلالي , المغرب العربي الكبير نداء المستقبل , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية 2005 .

23- مصطفى الكاتب و محمد بادي ,النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق , دمشق دار المختار, 1998 .

24- ناصر الدين سعيدوني , الجزائر منطلقات و آفاق – مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا و مفاهيم تاريخية , بيروت , دار المغرب الاسلامي , 2000 .

25 –نور الدين حامد و بشير بن عيشي , مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة , في محمد عاشور (محرر) , التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا – الواقع و التحديات – القاهرة , مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي , 2005 .

26 – عوض إكرام عبد الرحيم ,السوق الشرق أوسطية , مركز الحضارة العربية , 2000 .

27– عبد المطلب عبد المجيد , التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي , القاهرة , الدار العربية للطباعة و النشر , 2003 .

28– عبد الحميد ابراهيمي , المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية , بيروت مركز دراسات الوحدة العربية , ديسمبر 1996.

29– سامي عفيف حاتم , التجارة الخارجية بين التنظير و التطبيق , القاهرة , الدار المصرية للطباعة و النشر , 1994 .

30– رشيد عبد الوهاب حميد ,الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة , مصر , دار النشر و الترجمة , 1985 .

31 – صايغ يوسف عبد الله , الاندماج الاقتصادي العربي و ذريعة السيادة الوطنية في المؤلف الجماعي – دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 1982 .

32– صابر عنتر محمد , بحث, التكامل الإقليمي , بيروت , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , 1993.

**ج– المقالات و الملتقيات .**

1– عماد عبد الغني , التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة – أسباب التعثر و شروط الانطلاقة , مجلة المستقبل العربي , العدد 250 , ديسمبر 1999 .

2– مختار المطيع , محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي , مجلة الوحدة, العدد89 فبراير 1992 .

3– حسن الوزاني الشاهدي , بعض التصورات حول الهيئة القضائية المغاربية , المجلة المغاربية للقانون , العدد الأول , 1990 .

4– كمال عبد الإله , المشروع الاقتصادي في المغرب العربي , مجلة الوحدة , العدد53 , 1989.

5– محمد عمامو , حصيلة العمل المغاربي منذ قيام اتحاد المغرب العربي (1989–1998) مداخلة في : الملتقى العام للمنظمات و الأحزاب السياسية في المغرب العربي , طرابلس

10 جوان 1998 .

6- بدعيدة عبد الله , العوامل الفاعلة في تحقيق الاندماج الاقتصادي المغاربي , مداخلة في ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي , الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين , الجزائر 10 جوان 2000 .

7- جريدة الخبر , العدد 3199 , الصادر بوم: 2001/06/23 .

8- جريدة الشروق اليومي , العدد 1205 , الصادر يوم: 2004/10/14 .

9- أحمد مصطفى العملة , أحداث الجزائر و انعكاساتها على المغرب العربي , السياسة الدولية العدد 106 , أكتوبر 1991 , ص115-121 .

10- جريدة العلم المغربية, لسان حال حزب الاستقلال , العدد 16182 , الصادر في 1994/08/18.

11- ديدي ولد السالك , اتحاد المغرب العربي -أسباب التعثر و مداخل التفعيل -المستقبل العربي العدد 312 , سنة 2005 , ص52-69 .

12- جريدة الشروق اليومي , العدد 940 , الصادر في : 2003/12/04 .

13- جريدة المستقبل , العدد 165 , الصادر بتاريخ: 2003/12/16 .

14- جريدة صوت الأحرار , العدد 1767 , الصادر بتاريخ: 2003/12/23 .

15- أحمد مهابة , مشكلات الحدود في المغرب العربي , السياسة الدولية , العدد 111 عام1993.

16- حسين بوقارة ,السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي و التركيز على نزاع الصحراء الغربية , المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية , العدد الثاني , 2002-2003 .

17- محمد تاج الحسين , المغرب العربي بين واقع التجربة و آمال الوحدة , مجلة الوحدة , العدد53.

18- المحرر الاقتصادي , مميزات الدول المغاربية الخمس هل تخدم الاتجاه التكاملي و تدفع نحو الوحدة ؟ مجلة المغرب الموحد , العدد10 , تونس , دار النشر للمغرب العربي , فبراير, كانون الثاني2011 .

19- محمد الشكري , تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي , مداخلة في المؤتمر المصرفي العربي السنوي , رؤية عربية للقمة الاقتصادية , الدوحة , قطر , يومي: 7-8 نوفمبر 2007 .

20- صالح صالحي , الاتحاد المغاربي: الامكانيات المتاحة و الاستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة , بحوث أوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 8 و 9 ماي 2004 جامعة سطيف , الجزائر .

21- محمد لمين لعجال , معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك , مجلة الفكر العدد الخامس , مارس 2010 .

د- **الأطروحات و الرسائل.**

1-رقية بلقاسمي , التكامل الإقليمي المغاربي , دراسة التحديات و الآفاق المستقبلية , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص-دراسات مغاربية- غير منشورة , جامعة بسكرة, 2011.

2-حسيبة عامر , الجوانب السيئة للنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار متطلبات التنمية المستدامة و انعكاساتها على الدول العربية – دراسة دول المغرب العربي نموذجا -مذكرة ماجستير , غير منشورة جامعة سطيف , 2012 .

3-محمد الطيب حمدان , التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص- دراسات مغاربية - , غير منشورة جامعة بسكرة , 2011 .

هـ- **التقاريـــر.**

1-تقرير التنمية البشرية عام 1993م.

2- -التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003م .

3-وزراء التجارة في الدول المغاربية – إجماع على تواضع حجم المبادلات التجارية البينية , على الموقع الإلكتروني www.arabeonlin.com , تاريخ المراجعة : 2007/05/29 .

و- **مواقع الانترنت.**

1-الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي: www.magharibe.org

2-موقع اتحاد المغرب العربي على الأنترنت: http://uma,leguide.com

**ثانيا : باللغة الأجنبية.**

**A- Les Ouvrages**


1- BELA BALASSA ,The Theory of economy integration ,London,1969.

2-Yadwiga.farowiez,Economy International , Benjamin ,Québec , 1995.

3-Micheal haas , International Systems : abehavural approach , new york chandler publishing company , 1974.

4-Ernast haas ,The unity of Europe, political social and economic forces 1950-1957 ,London, 1958.

5-Rida Salah Eddine .la coopération économique entre les pays du Maghreb Arabie saoudite : banque islamique de développement 1985 .

6-Fathallaqualatlou, après Barcelone le Maghreb est nécessaire , France . l'harmattan , 1996 .

7-Claude berthonieu ,– la propriété des pays du Maghreb pastelles par l'intégration économique régionale – in : R.A.S.J.E.P. n(4/200) , Alger faculté de droit , 2001.

8-AbdennorBenantar, – les Etas – unit el Maghreb région d'interne Algérie , CR.EA.D . 2007.

9- Onv , rapport du sécrétoire général sur la situation concernent le Sahara. Occidental , extrait du document des nation unies , s/1997/742 , daté le 24 septembre 1997.

# الملخص

# Maghreb economic integration

# the reality and constraints

I have encountered the efforts and experiences of the Maghreb coordination and economic integration of many obstacles and challenges Which made modest achievements and not zero impact and that of many political and economic factors and institutional resulting from political differences and national interests directed towards economic and political integration , And in this area the Maghreb countries must take a stand in the face of specific variables Maghreb and the pressures of the new world order more seriously and determined to fast and effective rehabilitation of their economies, which preserves the autonomy of decision of the Maghreb and enhance national security on the basis of maintaining mutual and common interests with the countries around the world.

# الفهرس

**الفهرس العام :**


| المحتويات | الصفحــة |
|---|---|
| المقدمــة العامة | أ- ز |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و المؤسساتي للتكامل الاقتصادي المغاربي** | **01** |
| **المبحث الأول : ماهيــة التكامل الاقتصادي و أهدافـه** | **02** |
| المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي | **02** |
| المطلب الثانـي : أهداف التكامل الاقتصادي و خطواتـه | **17** |
| **المبحثالثاني :قياماتحادالمغربالعربي** | **20** |
| المطلبالأول : التأسيسوالهيكلة | **21** |
| المطلبالثاني : البعدالاستراتيجيلمنطقةالمغربالعربـي | **27** |
| **خلاصة الفصل الأول** | **30** |
| **الفصل الثاني: واقعالتكاملالاقتصاديالمغاربي** | **32** |
| **المبحثالأول: الأداءالاقتصاديالمغاربيونتائجه** | **32** |
| المطلبالأول: الاستراتيجيةالمغاربيةللتنميةالمشتركة | **33** |
| المطلبالثاني: نتائجالتكاملالاقتصاديالمغاربي | **48** |
| **المبحثالثانـي: متطلباتنجاحالتكاملالاقتصاديالمغاربيوفوائده** | **57** |
| المطلبالأول: متطلباتنجاحالتكاملالاقتصاديالمغاربي | **57** |
| المطلبالثاني: فوائدالتكاملالاقتصاديالمغاربي | **58** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **61** |
| **الفصل الثالث: معوقاتالتكاملالاقتصاديالمغاربي** | **63** |
| **المبحثالأول: المعوقاتالظرفيـة (الأمنيةوالاقتصادية )** | **63** |
| المطلبالأول: الأوضاعالأمنية | **63** |
| المطلبالثاني: التبعيةالاقتصاديةوالتجاريةللاتحادالأوروبي | **69** |
| المطلبالثالث: تباينالسياساتوالنظمالاقتصادية | **70** |
| المطلبالرابع: معوقاتأخرى | **71** |
| **المبحثالثانـي: المعوقاتالمزمنـة (السياسيةوالتشريعية)** | **71** |
| المطلبالأول: القضيةالصحراوية | **72** |
| المطلبالثاني: طبيعةالمعاهدة | **77** |

| | |
|---|---|
| خلاصة الفصل الثالث | 80 |
| الخاتمــة العامة | 82 |
| الملاحـــق | 89 |
| قائـــمة المراجع | 97 |
| الملخص | 103 |
| الفهرس العام | 105 |